

THE BOOK WAS DRENCHED

TIGHT BINDING BOOK

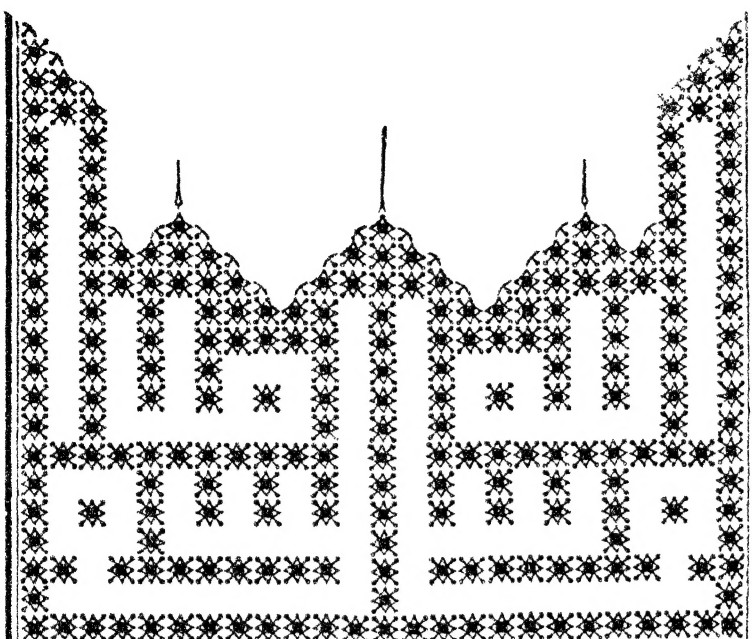
UNIVERSAL
LIBRARY

OU_190473

UNIVERSAL
LIBRARY

﴿المادى﴾
النصرية لمشاهير العلوم
الأزهرية لحضرة الشيخ نصر
الحويجى الشافعى غفر الله
له وما شأحه ولو انديه
وللمسلمين
آمين

﴿الطبعة الاولى﴾
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بجوش عطى بجمالية)
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)
﴿هجريه﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 أجمعين أما بعد فيقول الفقير إلى ربه القدير نصر الحويجي الشامي لما تجاسرت بتقديم
 مكدوب لحضرة شيخ الاسلام شيخنا وشيخ مشايخنا الأئمة الاعلام الشمس محمد الانباري
 حفظه الله وأبقاه بجاه نبيه خير أنبياء يتضمن طلب امتحاني في الاحد عشر علما المعتاد
 قراءتها بالجامع الازهر وهي الاصول والفقه والمعامل والبيان والبديع والمنطق
 والتوحيد والنحو والصرف والتفسير والحديث حسبما يقتضيه القانون المستنطق هو له
 للعمل بمقتضاه أمرني أن أتقدمه تسرع تلك العلوم فبادرت بالامتنال وعلى الله
 الاتكال اعلم ان تخصصيل العلوم مطلقا موقوف على شروطها وأسبابها كإمكان النظر
 منها متوقف أيضا على ما ينتهي اليه من الضروري واللازم الدور أو التسلسل فشرطها
 الحياة وعدم النوم وعدم الغفلة والتوجه وسلامة الآلات وأسبابها النفس وهي
 جوهر مجرد عن المادة وعلائقها به كالنوع الانساني ونظامه والعقل وهو قوة للنفس
 بها تستعمل للعلوم والادراكات فالعقل قوة بها يحدث ما ينفع النفس فخرجت القوة التي بها
 يحدث ما ينفع البدن وهي الشهوة والقوة التي بها يدفع ما يضر البدن وهي العصب
 والحواس الخمس الظاهرة والسمع وهو قوة في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرك بها

قوله مطلقا أى اصطلاحية
 أولقوية تصويرية أو
 تصديقية نظرية أو
 ضرورية يقينية أو ظنية
 اه مؤلف

الاصوات والنغمات وهذه القوة أفضل القوى فان الاحص كبحر ملقى • والبصر وهو قوة
 مودعة في العصبين الجوفين اللتين تتلاقيان وتتقاطعان تقاطعا صليبيا يدرك بها الالوان
 والاشكال وغير ذلك وهو اوسع عوالم المخلوقات الا انها فوائده نبوية • والشم وهو قوة
 مودعة في الزائدين اللتين من مقدم الدماغ الشبهتين يلمتى الشدى يدرك بها الروائح
 والذوق وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم وتوسط
 الرطوبة اللعابية • والاهس وهو قوة منبثة في العصب المخاط لاكثر البدن وهذه الحاسة
 اول ما يوجد من الحواس فان اول ما يخلق في الانسان بعد دخوله في مبداء القطرة عن العلوم
 والاحساسات حاسة اللمس فيدرك بها الرطوبة واليبوسة واللين والخشونة وغير ذلك ثم
 يخلق له البصر فيدرك به الالوان ثم ينقح له السمع ثم يخلق له الذوق فيدرك به الطعوم ثم يخلق
 له الشم فيدرك به الروائح • والحواس الخمس الباطنة • الحس المشترك وهو قوة مرتبة في
 مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة
 في الحواس الظاهرة ولذا يسمى حسا مشتركا • والخيال وهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف
 الاول من الدماغ يحفظ جميع صور المحسوسات لانه خزانة للعس المشترك • والوهم وهو قوة
 مرتبة في آخر التجويف الاوسط من الدماغ يدرك بها المعاني الجزئية كالصدقة والعداوة
 في زيد • والحافظة وهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما تدركه
 القوة الواهمة من المعاني الجزئية • والمنصرفه وهي قوة مرتبة في اول التجويف الاوسط
 من الدماغ • والخبر الصادق وهو على نوعين احدهما المتواتر وهو الخبر الثابت على
 الدقة قوم لا يمكن نواظورهم على الكذب عن محسوس باحدى الحواس الخمس الظاهرة
 كالخبر عن الملوكة الخالصة في الازمة المسماة بذلك النوع بوجوب العلم الضروري فانه
 يحصل به العلم حتى للصبيان الذين لا هدا لهم بطريق الاكتساب وترتيب المقدمات فان
 قيل خبر كل واحد لا يفيد الا الظن وضم الظن الى الظن لا يفيد اليقين فانهما يكونان مع
 الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد كقوة الجبل المؤلف من الشعرات • والثاني خبر من
 يستحيل كذبه كالله سبحانه وتعالى والرسول والملائكة وهذا النوع بوجوب العلم الاستدلالى
 لقوة نفس العلم منه على الاستدلال واستحضارانه خبر من يستحيل في حقه الكذب وكل خبر
 هذا شأنه فهو صادق ومضمونه واقع فلا بد في افادته اليقين • في العلم بكونه كلام الخبر الواجب
 الصدق وذلك بالتواتر أو بسماع الصوت كسماع الخبر من في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومن العلم بان اللفظ موضوع لمعناه وذلك بالتواتر أيضا ومن العلم بالقرائن على ارادة الخبر
 هذا المعنى من اللفظ كالصلاة والزكاة • والوجدان وهو قوة باطنية في القلب لا في الدماغ
 يحس بها الفرح والغضب والشبع والجوع والخل والوجل • والتجربة وهي التكرر على
 نهج واحد فتفيد العلم بواسطة قياس خفى أى غير محتاج الى الشعور بترتب مقدمته
 وبتموسطهما وافضائهما الى العلم وان كانتا حاضرتين في الدهن كعلمك بان السقمونيا مسهلة
 للصغرة لان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وكلما وجد السبب وجد

المسبب والنظر وهو ترتيب أمرين الخ (أقول) لما كان تحصيل أعلى العلوم وأصلها بطريق
 النظر والاستدلال يحتاج إلى معرفة النظر وإثباته قبل الشروع في العلوم حتى يتأتى له
 تحصيلها على وجه التحقيق فاعلم أن كل مطلوب لا يحصل من أي مبدء ينطق بل لا بد من
 مبادئ مناسبة له والمبادئ لا توصل اليه كيف اتفقت بل لا بد من هيئة مخصوصة فإذا
 حاولنا تحصيل مطلوب تصوري أو تصديقي ولا محالة يكون مشعوراً به من وجه لا يستحال
 التوجه إلى المجهول المطابق تحرك النفس منه في الصور المحزونة عندنا منتقلة من صورة
 إلى صورة إلى أن تظهر عباديه من الذاتيات والعرضيات بالنسبة لتصور والحدود الوسطى
 بالنسبة للتصديق فتستحضرها متعينة متميزة ثم تتحرك فيها لترتيبها ترتيباً خاصاً يؤدي إلى
 تصور المطلوب بحقيقته أو بوجه يتسارع عباداه أو إلى التصديق به يقيناً أو غير يقين فهنا
 حركتان تحصل بأولاه المبادىء وبانائية الصورة وحقيقة النظر مجموع هاتين الحركتين وهو
 يفيد العلم بشروط فيشترط له بعد شروط العلم المتقدمة عدم الجزم بالمطوب إذ لا طلب مع
 الحصول وعدم الجزم بنقصه لأنه موجود حيث صار عن المطلوب كالأكل مع الأمتلاء
 وتعدد الأدلة زيادة الأطمئنان لا لطلب الحصول • والالهام وهو التماسع في القلب
 بطريق الفيض أي معنى لا يقبل الشك والتدبير وهذا ليس سبباً عاماً للخلق بل لبعض وقد
 ورد الخبر به وحكي عن كثير من السلف والتقليد وهو الأخذ بقول المتكلم • وغير الواحد
 العدل • والاستقراء وهو تصفح أكثر الجزئيات لحكم بها على الكل كما إذا استقرأت
 الحيوانات فوجدت أكثرها يتحرك ففكك الأسفل عند المضغ فكملت على كل حيوان بأنه
 يتحرك ففكك الأسفل عند المضغ وتميز الاستقراء عن التجربة بأن الاستقراء استدلال تجري
 على كافي والتجربة يفاد معها الحكم بواسطة قياس خفي هو سبب وعلة في الحكم • والتشليل وهو
 تشبيه جزئي تجري في معنى مشترك بينهما مثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن
 بذلك المعنى كشبوت الحرمة للبيد بسبب تشبيهه بالجر يجتمع الاسكار الذي هو علة فيها
 • والحلدس وهو سموح المبادئ والمطالب دفعة أي حضور الأدلة والتأخر من غير اكتساب
 فكري بحيث يكون الانتقال سرياً بحداس غير حركة لا لا انتقال فيه رأساً بخلاف الفكر
 فانه حركة من المطلوب المشعور به توجه إلى المبادئ وحركة منها إلى المطلوب المجهول بوجه آخر
 ولا بد فيه من حركتين بخلاف الحلدس إذ لا حركة فيه أملاً ولا انتقال بحركة فان الحركة
 تدريجية الوجود والحلدس دفعي وحضور الأدلة ليس لازماً لتصور طرفي النتيجة كافي واسطة
 القضاء التي قياساتها معها حتى يلزم عدم تغير الحلدس عنها كقولك نور القمر مستفاد من
 الشمس لما يرى من اختلاف أشكال نوره بحسب قربها منها وبعده عنها فيحكم العقل بأنه
 لو لم يكن نور الشمس لما كان كذلك فهو حشد كالخبرة في تكرار المشاهدة ومقارنة
 القياس الخفي وليس تجريبية لان الحلدسيات واقعة بغير اختيار من الحادس بخلاف الخبرات
 فانها واقعة باختيار الخبر وقع له • وما يتمى إليه النظرى فهو الضروري فالتصورات
 الضرورية ترجع إلى البديهيات كتصور وجودك وانك لست بعدوم أي فتصور الطرفين

والنسبة لا تصور مفهوم الوجود وانما ندعى الذات والافهذه نظري ولذا اختلف العقلاء
فيه على أقوال فقليل انده حال وقيل انه وجه واعتبار وقيل انه عين الموجود مطلقا وقيل
غير الموجود مطلقا وقيل عينه في القديم غيره في الحوادث وترجع الى المشاهدات كتصور
محسوس من المحسوسات والى الالهاميات كتصور معارض علمك من القادر المختار ولم
يشغلنا بضبط التصورات الضرورية وأما التصديقات الضرورية فبسيطة البديهيات
والحسبنيات والوجدانيات والالهاميات والفطريات والمتواترات والمجربات لان القضايا
اما أن يكون تصور أطرافها بعد شرايط الادراك من الالتفات وسلامة الآلات كافي
في حكم العقل أو لافان كان كافيا وهي البديهيات وان لم يكن كافيا فلا شئ يحتاج الى أمر
ينضم الى العقل ويعينه على الحكم أو الى القضية أو الى الجماعية فالاول ان كان الأمر
المحتاج اليه فيه هو الحس فالحسبنيات وان كان الوجدان فالوجدانيات وان كان الالهام
فالالهاميات والثاني الفطريات لانهما قضايا يحكم بها العقل بواسطة لا تعزب عنه عند تصور
الطرفين وهي المعينة بأمرا لازم منضم الى انفسية ولهذا تنحى قضايا قياساتها معها كالحكم
باب الاربعه روح لا تنفصلها الى مساويين والثالث ان كان حصولها بالاختلاف والمتواترات
والافان كان عن خبر به فالمجربات والمتواترات قضايا يحكم بها العقل بواسطة كثيرة
المجربين بأمرا ممكن مستند الى المشاهدات كثيرة بجمع معها بواطؤهم على التكذب فينضم الى
العقل سماع الاخبار والى انفسية فاسخفي هو انه لو لم يكن هذا الحكم حقا لما أخبر به هذا
الجمع والمجربات قضايا يحكم بها العقل انضمام تكرار المشاهدة اليه والقياس المنطوق المتبع
لليقين اليها وهو الوقوع المتكرر على صحيح واحد لا بد له من غيره وكلما وجدت العقلية قد
المعول لا يقال ان العلم بسبب التجربة من العاديات وهي تحتل القيقس جائز التخييل فلا
نعد الا انفس فتكتبت تكون المجربات مفيدة لليقين فضلا عن كونها من الضرورات لان
عدم احتمال التيقن في العلم بمعنى عدم تجويز العالم اياه لاحالا كافي الظن ولانما لا كافي
الجزم التقليدي وأما احتمال التيقن بمعنى أنه لو فرض وقوعه لم يلزم منه محال لذاته لكونه
ممكنا في نفسه من الممكنات التي يجوز وقوعها ولا وقوعها فلا ضرر فيه بل يجبي في غير
العاديات كالحكم ببياض الجسم المشاهدة قطعاً مع أنه في نفسه ممكن أن يكون وأن لا يكون
ولا يقدح في الحسبنيات غلط الحس في بعض الصور فاباري الصعير كبير او العكس والعرف في
الماء قيرين والالوان المختلفة في الخطوط المخرجة من مركز الرحي الى محيطها عند ادارتها
لونا واحدا متجانسا من النكل ويرى من في السفينة السفينة ساكنة وهي متحركة والسطح
متحرك وهو ساكن ويرى الاحول الواحد اثنين ويحد الصمراوى الطاووس الان غلطه في
بعض الصور لاسباب جزئية لا بنا في الحرم المطابق في كثير من الصور بانقضاء أسباب
الغلط كالحكم بان الشمس مضيئة والنار حارة كما لا يقدر ح في البديهيات وقوع الاختلاف
فيها لان الاختلاف في البديهي لعدم الالتفات وانخفاض في التصور لا ينافي البدهية وأما
تحصيل العلوم الاصطلاحية والفنون على وجه البصيرة فموقوف على التعريف بالحد

أوبالرسم وعلى التصديق بموضوعه والتصديق بالثمرة والغاية فيجب حينئذ
على كل شارح في أن يتصوره بالحد أو الرسم ليكون على بصيرة في المشروع فيه
بحسب العرف لا توقف أسل المشروع على ذلك ولا في كنه التصور بوجه ما والتصديق
بقائده ما يقتضيه البصيرة بالعرف يدفع قول السعدان البصيرة ليست أمر مضبوطا
فالشروع في العلم انما يتوقف على التصور بوجه ما ألا ترى أن كثيرا من الطالبين يحصل
كثيرا من العلوم كالنحو وغيره مع الدخول عن نعر بغيرها ورسمها ومعنى كونه على بصيرة
في المشروع فيه أن يكون المشروع فيه مبررا عنه عن غيره حتى لا يشتغل بما ليس منه
ولا يميل ما هو منه وذلك حاصل بالتميز بالمساوي فانه لو لا التميز لما تميز عند الطالب
لأن العلم يطلق على أحد أمور ثلاثة وهي القواعد والملكية والادراك ولا يخفى أن القواعد
كثيرة جدا وأن الملكات كثيرة أيضا ضرورة تعدد الملكات بتعدد تعلقاتها وأن الكيفيات
الادراكية المرادة من العلوم كثيرة أيضا يطلب حصولها باعيانها في النفس وهو انصاف بها
ويسمى وجودا متصلا بصورها وهو تصور لها وهي وجودا فليا لانه كاطل للشجرة
وذلك كالمؤمن يتصنف بالايان وان لم يتصوره ويتصور الكفر بحصول مفهومه في
نفسه من انه انكار لنفس وجودها وان لم يتصنف به فخرج عند انشروع في العلم سواء
أريد منه الملكات أو الكيفيات الادراكية أو القواعد الى ما يفيد تصوره بصورة
اجمالية تعدد تصوره على التفصيل صوت الطالب والطريق عن الخلط بها ومنه واشتغال بما
ليس منه وذلك هو المعنى شعر في العلم فكان من مقدماته ووجه حصر العلم فيما ذكر ان
لنفس من اتب أربع المرتبة الاولى ان تكون خالية عن المعقولات مع استعدادها لها
وتسمى حينئذ بالعقل الهبولا في وهذه المرتبة لا اعتداد بها الضعفاء والثانية ان تحصل لها
المعقولات البديهية واستعدادا اقرب بها لان تنقل منها الى النظريات وتسمى حينئذ
عقلا بالملكة والثالثة ان تحصل لها المعقولات النظرية لكن لا اطلعها وتستحضرها
بالفعل بل صارت مخزونة عندها بحيث تستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كتب جديد
وتسمى حينئذ عقلا بالمثل والرابعة ان تطلع المعقولات وتستحضرها وتسمى حينئذ بالعقل
المطابق المرتبة الثانية ملكة الاستحصال والثالثة ملكة الاستحضار وهما من درجتي
الملكة أحدهما الاطلاقات وثاني الاطلاقات الكيفيات الادراكية الملكية النسبية والحاصلة
بالفعل كفي المرتبة الثالثة أو الحاضرة كفي المرتبة الرابعة وثالثها نفس المعقولات
فالعلم امان يطلق على الاستعداد والتميز العقل أو على نفس العقل أو على نفس المعقول
واطلاق العلم عليه من اطلاق العلم على المعلوم لانه صار حقيقة عرفية والملكية هي
الكيفية الرافضة مقابل الحال وهي الكيفية التي تعرض وتزول أو مقابل العدم ولا شأن
الاستعداد ثابت متقرر وان يصدق بموضوعه الموضع لكل البصيرة وتوكيدها بقولنا
لكمال البصيرة يدفع قول السعدان تغيير العلوم عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع
وان كانت تغيير العلوم في أنفسها بتغيير الموضوعات وانما يجعل التصديق بالموضوعية

قوله وان يصدق الخ عطف
على ان يتصوره اه
مؤلف

لاصل البصيرة والتعريف ليكاملها عكس ما ذكر لان التمييز الحاصل بالتصديق بالموضوعية
توقف على أمرين لان التصديق بالموضوعية يقتضي تصور الموضوع بخلاف التمييز
بالتعريف فانه توقف على أمر واحد وهو التصور فكان كالجزء والجزء من حيث ذاته متقدم
على الكل والمراد من التصديق بموضوعية الموضوع التصديق على وجه الاجمال فانك
اذا قلت مثلا العدد موضوع علم الحساب لانه اعم في اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك
الا بعد الاطاحة بعلم الحساب مع ان العرض التصديق بالموضوعية قبل الاطاحة بعلم فكان
التصديق بالموضوعية اجمالا من سوابق العلم بان يصدق بان موضوع هذا العلم كذا بمجرد
الاطلاع على مسئلة واحدة أو بمجرد الاخبار وتحقيقا من لواحقه ولان تمييز العلوم
في أنفسها يقطع النظر عن تمييز الطائفتين اعمها هو بحسب تمييز الموضوعات لا المخجولات
لانها منتشرة غير مضبوطة وان كانت تميز عدد الطائفتين عما بينهما من التعريفات والغايات
ولذا قال في شرح المقاصد اقول اتفقت كلمة القوم على ان تمييز العلوم في أنفسها اعمها هو
بحسب تمييز الموضوعات فيناسب تصدير العلم ببيان الموضوع افادة لما به يتميز بحسب الذات
بعد ما افاد التعريف التمييز بحسب المفهوم ثم قال وايضا في معرفة جهة الوحدة للكثرة
المطلوبة لهما من الاعراض الذاتية اطاحة بها أي تلك الكثرة اجمالا بحيث اذا قصد
تحصيل تلك مقاصد لها لم يضر صرف الطلب عما هو منها الى ما ليس منها ولا شئ ان جهة
وحدة مسائل العلم وألا والذات وجهة تمييزها في نفسها أي الموضوع اه فظهر ان
الموضوع جهة وحدة مسائل العلم الواحد نظرا الى ذاتها وان عرشت لها جهات آخر
كالتعريف والغاية ولهذا جعلوا بيان العلوم وتباينها وادخالها بحسب الموضوع عني
ان موضوع أحد العلمين ان كان مباينا لموضوع الآخر من كل وجه فالعلمان متباينان على
الاطلاق وان كان اعم منه فالعلمان من داخلان وان كان موضوعهما شيا واحدا بالذات
متعاريا بالاعتبار أو شيئين متشاركين في جنس أو غيره فالعلمان متماثلان وتخص ان
التصديق بموضوعية الموضوع من مقدمات العلم المشروعة فيه وأما التصديق بالاعراض
الذاتية له غير الوجود في اجزاء العلوم وأما التصديق بوجوده فليس من المقدمات وهو ظاهر
كأنه ليس من اجزاء العلوم لان حقيقة العلوم اثبات الاعراض الذاتية غير الوجود
لموضوعاتها لان موضوع العلم مادة نه فوجب ان يكون وجوده مسلما جامعاه لان
مالا يتصور ولا يصدق بوجوده كيف يطلب وجود شئ له فلا بد ان يكون موضوع العلم بين
الوجود في نفسه كموضوع علم الحكمة الباحث عن أحوال أعيان الموجودات على ما هي
عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فانه الموجود من حيث هو أو يدين وجوده في علم
أعلى واعم يكون موضوعه بين الوجود وأما تعريفه بأنه المبحوث عن عوارضه الذاتية في
العلم فن مبادئ المقدمات لانه لا يصدق بالموضوعية الا بعد تصور الموضوع وقوله في العلم
في سببية أو الكلام على حذف مضاف أي في متعلقه ان أريد بالعلم الملكية أو الادراك
والبحت عن عرضه الذاتي صادق بصور يحصل العرض الذاتي على نفس الموضوع أو على

قوله ولان تمييز عطف
على ليكامل البصيرة اه
مؤلف

مساوية أو على جزئه أو على نوعه أو على عرضه الذاتي أو على نوع عرضه الذاتي فلا يقال ان العلوم تحمل فيها الاعراض الذاتية على ذلك فلا يكون التعريف جامعاً أى لا يخرج الحمل فيها عن ذلك لانه لا بد من الحمل على جميعها في العلوم وأمانة خلوصها لجمع فانه قد يحمل العرض الذاتي على الموضوع مع عرضه الذاتي وعلى نوعه مع عرضه الذاتي في العلوم أيضاً وذلك ان الاعراض الذاتية للموضوع ان كانت شاملة لأفراده سواء كانت لازمة أو مفارقة أثبت له أو جزئية أو مساوية أو لعرضه الذاتي الشامل لأفراده وان كانت غير شاملة لأفراده أثبت لموعه أو لدواع عرضه الذاتي وأثبت مقابها للدواع آخر فان قلت اذا أثبت العررض للموع فهو بحث في العلم عن الاعراض الغريبة لاسما لحق الموضوع بواسطة أمر أخص وهو النوع أجيب بان نوعه ليس بواسطة بل هي عارضة للموضوع لذاته غاية ما ههنا ان أحد العررضين المتقايين لمالم يكن عاماً لجميع الأنواع والامام وجد المقابل الآخر وحسب حل أحد المتقايين ليس على نوع والآخر على نوع آخر يدل على ذلك ان الجسم مثلاً لا يحتاج في قبوله الى الحركة السكون الى ان يكون حيواناً أو إنساناً نشأت انه عرض ذاتي بمسألة في انصافه بالجنس فانه يحتاج في انصافه به الى ان يصير إنساناً بل الحيوان يحتاج في انصافه الى ما ذكر والعرض الذاتي ما لحق الشيء لذاته أى من غير واسطة كالمحب أى اندراك الامور العرفية الحقيقية السبب اللاحق فلا يقال ان الانسان لا يتصور ككونه لوحده من غير واسطة لا يقتضي ان اثباته من غير واسطة حتى يكون جسماً وما لحق الشيء بجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان وأما الحركة بالفسر فلا تعلقه بشئ بواسطة ولذلك تلحق الجاد وما لحق الشئ لخارج عنه مساو كالحمل اللاحق للانسان بواسطة انه يحب وان المتعجب مساو للانسان اذ لا يوجد فرد منه لا يحب فانه عرض لسلطان في المهدول ولذلك يصح كونه واعاً حيث الثلاثة اعراض الذاتية لاستمرارها الى ذات المعروض أى استمرارية ذاتية نسبة قوية أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان الجزء داخل في الذات والمستند الى ما في الذات مستند الى الذات في الحقيقة باعتبار بعض الأجزاء وأما الثالث فلان المساوى مستند الى ذات المعروض والمستند الى المستند الى شئ مستند الى ذلك الشئ والاحتراز بالذاتية عن الغريبة وهو ما يعرض للشئ لخارج عنه أعم منه مطلقاً كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم فالجسم وان كان أعم لانه ليس جزءاً كالجسم بالنسبة للانسان وما يعرض له لخارج عنه أخص منه مطلقاً كالصحن العارض للحيوان بواسطة انه انسان وان كان عروضة للانسان بواسطة التعجب وما يعرض له لخارج عنه مباين كاللون العارض للجسم الطبيعي بواسطة السطح وما يعرض له لخارج عنه أعم من وجهه كالصحن العارض للابيض بواسطة انه انسان وكانت غريبة لما فهم من الغرابة بالقباض الى المعروض وان يعرف فائدة ويصدق به الزيادة وجد انشائها حتى لا يعرض عنه بعد الشروع فيه فلم يشرع فيه مع الجهل بالفايدة لم يكن الشروع على بصيرة وبذلك يستدفع قول السعدان الشروع في العلم انما يتوقف على التصديق بفائدة ما والقدر

قوله على جزئه أى جزء
مفهومه اه مؤلف
قوله سواء الخ فاللازمة
كالصحن بالقوة والمفارقة
كالتنفس بالفعل
وغیر الشاملة كالصحن
بالفعل اه مؤلف

قوله وان يعرف الخ عطف
على ان يصوره اه
مؤلف

قوله وان يعرف عطف على
ان يصوره اه مؤلف

المستفاد من البصيرة بالفائدة غير انقدر الاستفادة من التعريف والتصديق بالموضوعية فانه
لا يلزم من أحدهما الآخر فلا يقال حاجة اليها وان يعرف عايتها لتوكيدها حاصل بمعرفة
الفائدة كما ان التصديق بالموضوعية لتوكيدها بالبصيرة الحاصلة بالتعريف والفرق بين
الفائدة والغاية ان ما يترتب على الشيء ان كان مما يشوقه الكل طبعاً فالفائدة والا فإغاية
كل ما يؤخذ من المقام هذا ما يتعلق بالواجب من المبادئ واما باقياها من التفضل والنسبة
الخ فستحسن تكثير الفائدة ولان فيه زيادة احاطة وتبين (تمه) هل القوى المتقدمة
آتية في الادراك أو هي المدركة نفسها يدل للدلالة ان الانسان اذا نام وانفتحت عيناه لا يدرك
شيئاً ويدرك للثاني ان انها لم تدرك بجوامعها او اوهامها ويدرك له أيضاً ان الحس أو الوهم قد
يحكم بحكم خاط مع مخالفة العقل له حينئذ

يعلم أصول الفقه

اذ علم هذا أخذ أصول الفقه مصفاً للأدلة الاجالية واما حده فماده علم اصول بعث
فيها عن أحوال الأدلة الاجالية السجعية والمرجحات وصفات المجتهد أي الأدلة الغير المعينة
لانها تبين فيها اجزائها من الأدلة التفصيلية لعدم اشعار الكل بمحزى معين من جزئياته
وذلك ان العلم بالأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية الذي هو الفقه يتوقف على هذه
الثلاثة أما الاول فلان الدليل التفصيلي اعتمدت له على الحكم الذي أودع بواسطة
تركيبه مع الدليل الاجالي المعنى لان العقل لا يدخل له في الأحكام عند العمل التفصيلي
مستغري والاجالي كبرى أي مع المال المثبت لهما واما الثاني فلان معرفة المرجحات
كالصية وعاقب الاستناد ووقفه الراوي وورعه وضبطه مما لم يمهود دليل الحكم دون غيره من
الأدلة التفصيلية عند تعارضها كان يدل على وجوب التزديد وأخر على سنده واحدهما
ص والآخر ط فالدليل هو الاول لترجيحه بكونه نصاً واما الثالث فلان المجتهد المستفيد
للأحكام من الأدلة التفصيلية فطريق الاجتهاد والاستنباط وهو استنباط الفقه الواسع
لتحصيل ظن بحكم اعما يكون أهلاً لاستفادتها منها اذا قامت به صفات الاجتهاد من كونه
شديد الفهم باطبع لمقاصد الكلام ومن كونه متوسطاً في اللغة والعربية والاصول
والبلاغة ومنعك الأحكام من الكتاب والسنة فقد علم ابتداء الفقه على هذه الثلاثة فهي
أصوله ولذلك انحصر المقصود بالذات من فن الاصول في سبعة كتب وهذا انحصر
استقرائي ومن أراد حصرها عقلياً فقد ركب شططا الا ان بقصد به ضبطا يقلل الانشار
ويسهل الاستقراء فيقال لما كان الغرض من المقصود بالذات استنباط الأحكام فابحث اما
عن حال المستنبط وهي الصفات أو عن حال ما تستنبط هي منه اما باعتبار التعارض وهو
الترجيح أو لا وهو الأدلة السجعية وهو علم باصول يبحث فيها عن أحوال الأدلة الاجالية
فقط واما ذكر المرجحات وصفات المجتهد في كتب الاصول فلا خاطر يبق الى الاصول التي
هي القواعد الكلية الباحثة عن أحوال الدلائل الاجالية أما بالنسبة للمجتهدين فلان
معرفة المرجحات وقيام الصفات بالمجتهد يبق الى معرفة واستفادة المجتهد تلك القواعد

قوله وذلك الخ بيان انكون
علم الاصول باحسان
أحوال هذه الثلاثة ولما
يشعر به اللقب من ابتداء
الفقه على الاصول اه
مؤلف

الحكيم أما كون قيام الصفات طريقا ظاهرا وأما كون معرفة المبرجات طريقا فقول
 التفتازاني في حاشية الشرح العسدي لا بد في كلية القاعدة من العلم بالمبرجات والمبرجات
 طرق لاستفادة المجتهد كلية القاعدة إذ قد يوجد الأمر مع المعارض فلا يكون كل أمر
 للوجوب إلا أن علم المرحح أنه فينبذ تكون لمعرفة المبرجات وقيام الصفات جهتان
 جهة استفادة المجتهد الدليل التفصيلي بها كما هو وجهة استفادته القاعدة لا بد في
 استفادتها كلية من العلم بالمبرجات كما قال السعدية وأما بالنسبة للأصولي من حيث هو أصولي
 فلأن معرفة المبرجات ومعرفة الصفات طريق إلى معرفة الأصول الأصول لأنه لا تعقل
 الحقيقة المأخوذة في الموضوع إلا بمعرفة مدخولها وإن كانت تامة الموضوع هي الحقيقة
 دون مدخولها لأنه خارج عنه ضرورة أنها مضافة ومفسرة إلى مدخولها فإن موضوعه كما
 قال الجمهور الأدلة الاجمالية المبحوث عن أحوالها من حيث الإثبات بها طريق الاجتهاد
 بعد الترجيح عند التعارض أي إثبات الأحكام النقيضة بها مع تركها مع الأدلة التفصيلية
 بعد الترجيح عند التعارض وبمعرفة مدخولها تعرف المبرجات وصفات المجتهد وأيضا يجب
 معرفة ذلك المدخول حتى يعرف الأحوال المعارضة من جهة فعمل على الموضوع فهذا
 غاية بحث الأصولي من حيث هو أصولي وهذا هو المراد من قولنا وماذا كرام المبرجات الخ لأنه
 انما يناسب الأصولي من حيث هو أصولي المشتغل بالأصول لا المجتهد المستنبط للأحكام
 الفقهية فالأصولي لما يتعلق بحثه بإثبات أحوال موضوع الأصول المعارضة من جهة
 إثبات المجتهد الأحكام بها طريق الاجتهاد بعد الترجيح وهذا التعريف الثاني هو الأولى لأن
 الحقيقة تامة للموضوع ومدخولها ليس منها واليتم انما هو عن أحوال ذلك الموضوع من
 تلك الحقيقة لأن أحوال مدخول تلك الحقيقة التي هي وصفات المجتهد والمبرجات وبهذا
 يتضح أن ذكر المبرجات وصفات المجتهد في كتب الأصول انما هو للكشف عن ماهيتها
 وتبينها فهو مقام تصوري لا تصديقي وما يتعلق بهذا التبيين ليس من المسائل لأن المسئلة
 ما يتعلق به البحث بمعنى الحل لا ما يتعلق به البحث بمعنى الكشف عن الماهية كما قال السيد
 الطريحي في حاشية شرح المطالع وقال الشهاب عميرة في جعل المبرجات وصفات المجتهد من
 أصول الفقه نظر اه وحاصل نظره أن تلك المباحث مباحث تصورية لا تصديقية فلا تعد من
 العلم كما مر عن السيد والتعريف الأول ما ذهب إليه الجمهور والثاني ما درج عليه صاحب
 جمع الجوامع وغرضه الرد على الجمهور بأن كلامهم متناقض لأن مقتضى تعريفهم دخول
 المبرجات وصفات المجتهد في الأصول ومقتضى بيان الموضوع إخراجها فالصواب حذف
 المبرجات وصفات المجتهد من التعريف نعم في قول صاحب جمع الجوامع أصول الفقه دلالة
 الاجمالية ضرب من انتساج بيان أراد بالدلائل القضايا أو بقدر مضاف أي قضايا الدلائل
 والقرينة على ذلك قوله الآتي من فن الأصول بالقواعد والقواعد وقوله والأصولي العارف
 بها طريق استفادتها بطرق مستفيدة فانك عرفت مما تقدم أن الأصولي من حيث هو
 أصولي العارف بالقواعد والمبرجات وصفات المجتهد ضرورة أنهم ما مدخول الحقيقة

قوله بطريق الاجتهاد أي
 وتعقل الاجتهاد لا بد منه
 من تعقل الصفات تتوقف
 مفهومة عليها اه مؤلف

قوله ليستان من الأصول وحصره المقصود في سبعة كتب حصر للمقصود (١٠) من الكتاب لا المقصود من العلم اه مؤلف

قوله أو بمعنى ادراك
القواعد وانما حكماء ابن
السبكي بقيل لان القواعد
أقرب الى المعنى اللغوي
لان القواعد دلائل
بالقوة لا به بتركها مع
الدلائل التفصيلية تكون
دليلا والأصول هي
الدلائل اه مؤلف
قوله وموضوعه الأدلة
أى على التوزيع بان
يكون لكل من هذه
الخمس مسائل تحصل
عليها لأن المجموع هو
الأدلة والأفترض الداني
ثابت لكل واحد لا للمجموع
ولو جعل موضوعه الدليل
الاجمالي فيكون الحكم
على الكتاب مثلاً بأنه حجة
حكم على نوع الموضوع
لا على الموضوع وعلى
العام حكم على عرض نوع
الموضوع لا على عرض
الموضوع اه مؤلف
قوله وهي الكتاب الخ
طريق الكتاب والسنة
ان كلاهما الواجب صدقه
وكل ما كان كذلك فهو
حجة وطريق الاجماع
لا يجتمع أمتي على ضلالة
وطريق القياس فاعتبروا
يا أولى الألبار وطريق
الاستدلال الكتاب
والسنة اه مؤلف

لا بالأدلة التي هي موضوعات القواعد وان المستفيد وهو المجتهد انما يستفيد كلية القاعدة
بمعرفة المبرجات وقيام الصفات لا انه يستفيد الأدلة وقوله بطريق استقاداتها أى من حيث
المعرفة وقوله بطريق مستفيدها أى من حيث القيام وبأنه أمل فها تقر بعلم ما ادعاه
صاحب جمع الجوامع من ان المبرجات وصفات المجتهد ليستان من الأصول كما اشار اليه
بقوله أصول الفقه دلائله الاجالية باستقاداتها من التعريف ومن ان المجتهد يستفيد
القواعد الكلية بالمبرجات وقيام الصفات كما اشار اليه بقوله وطريق استقاداتها وطريق
مستفيدها حيث أضاف الاستقادة والمستفيد الى ضمير الأدلة الاجالية ومن ان معرفة
الأصول متوقفة على معرفة صفات المجتهد وعلى معرفة المبرجات كما صرح به في منع الموانع
حيث قال وانما عند كفى كنهه اتوقف معرفته على معرفتها حتى فها عترض به الشارح المحلى
عليه من ان المبرجات وصفات المجتهد من الأصول ومن ان المتوقف على المبرجات وصفات
المجتهد الدلائل التفصيلية لا الاجالية ومن ان التوقف على قيام الصفات لا على معرفتها
من دفع والعلم المتأخر نجس في التعريف ما يعنى القواعد أو بمعنى المادكة أو بمعنى ادراك
القواعد على ما تقدم من اطلاقات العلم ولا بد من كون الادراك عن دليل والمسائل مدله
والمادكة حاصلة عن مسائل مدله والافه تقييد لا علم وهذه الاطلاقات حقائق عرفية
والمشترك اذا صرح ارادة أحد معازنه لا يمنع ارادته في الحدو هل المراد بالمادكة التي هي أحد
معاني العلم ملكة الاستحضار أو ملكة الاستحصال أو التقدير الشامل اه ما الحقون على ان
المعنى في معنى العلم هو ملكة الاستحضار أو هما معا باعتبار تعلق كل ببعض من المسائل بان
كان العالم مستعداً لتحصيل بعض من المسائل ومنهياً لاستحضار بعض آخر دون ملكة
الاستحصال وحدها لان المنتهى للعلوم النظرية ولم يكن مكتسباً بالاهل ادعاء ما عنده من
البدعيات لا يكتفى في انه عالم وقد يقال لا على كون المستعد استعداداً اقرباً يقال له عالم
وموضوعه الأدلة الاجالية الشرعية المجعوث عن أحوالها من حيث الاثبات بها بطريق
الاجتهاد بعد الترجع عند التعارض وقوله الأدلة الاجالية أى غير المعينة لان الكلى
لا يشعر بجزئى معين من جزئياته وقوله من حيث الاثبات أى من حيث اثبات المجتهد
الاحكام الفقهية بانصافها من ادلة تاحوالها المعجوث عنها الى الأدلة التفصيلية بعد
الترجع عند التعارض والأدلة الاجالية خمسة وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس
والاستدلال وهذه تسمى في اصطلاحهم أدلة وان كانت مفردات لا به يجمع النظر فيها
ينوصل الى المطلوب والكتاب اللفظ المتعبد بتلاوته المتحدى به السنة ما أنصف الى النبي
صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو اجماع اتفاق مجتهدى أمة سبدها محمد صلى الله
عليه وسلم بعد وفاته في عصره على أى أمر كان كافياً فهم على ان السند لبنت الابن مع بنت
الصلب والقياس الحاق جزئى بجزئى بمعنى مشترك بينهما لبنت للملقن الحكم الثابت للملقن
به ككثوث الحرمة للابن بسبب تشبيهه والحاقة بالخبر بجامع الاسكار الذى هو أدلة فيها
والاستدلال دليل ليس بشخص ولا اجماع ولا قياس كالاستقراء وهو تصفيع أكثر الجزئيات

ليحكم به على الذكوى واستصحاب الأصل أى التمسك به كاستصحاب الظاهرة لمن أيقن بها ثم شئت
هل أحدث أم لا فلا يجب عليه الوضوء استصحاباً بالأصل وهو الظاهرة عند الشافعى فهذا مما
اختلف في صحته وإنما كان هذا وضوعاً لانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت ان
البحث عن الاعراض الذاتية للموضوع صادق بجملة ما عليه كالحكم على الجميع بأنها صحيح
أو بأنها ثلث الحكم أو على أنواعه كالحكم على الأمر بأنه للوجوب وعلى النهى بأنه للتحريم
لان الكتاب ينطبق على الأمر ونهى لانه اللفظ المتعبد بتلاوته المتعبد به فهو يطلق على البعض
أو على أعراضه الذاتية كالحكم على العام وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر بأنه
يتمسك به في حياته صلى الله عليه وسلم أو بأنه يقبل التخصيص أى قصره على بعض أفراد
وعلى المطابق وهو ما دل على الماهية بالاقيد بأنه يعمل على المقيد وعلى النص وهو ما أفاد
معنى لا يعمل غير مائة يقدم ويرجع على الظاهر أو على أنواع أعراضه الذاتية كالحكم
على العام المخصوص أى المقصود وعلى بعض أفراد المخصص بأنه حجة فيما أتى أو على جزءه مع
عرضه الدائى كالحكم على اللفظ الدال على المدطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق
بأنه بعض بضد الحكم ان أفاد معنى لا يعمل غير مائة كريد وظاهر ان اختلافه جوا كالأصلان
اللفظ جزء للكتاب لانه جنس له والدال عرض له أو على مساوية كالحكم على المجزئ من
الكلام بأنه حجة والحق تغيير العرض الدائى بالوضع في هذه الامثلة وان كانت العرض المثبت
للتنوع بلحق الموضوع بواسطة أمر أخص وهو النوع يكون غريباً والجواب المتقدم من
ان اللوح ليس بواسطة النوع لا يجب هنا لان الوجوب مشأ لالحق الكتاب بواسطة انه
أمر يجب بأنه يتصور البحث عن العرض العربى في غير العلوم الحكمية بأنه تأمل في معنى
النص والظاهر يعلم ان ذكر الحقيقة والجاز في الامول لان يدع النص وانظروا من
الكتاب والسنة وان كانتا البسنا من الفن كما ان ذكر الاشتغال لمعرفة وتغيير الدال المشتق
الذى يكون مفهومه حجة من الغائب الذى يكون مفهومه غير حجة وذكر الاجتهاد له اسببه انه
هو الرابط للادلة بتدلولها واذكر الحروف لاحتياج الفقيه الى معرفة معانيها الكثيرة وفوقها في
الادلة (تسمية) من المسائل الواقعة فيها الحل على نفس الموضوع قول صاحب جمع الجوامع
في الكتاب الاول والحق ان الادلة التولية قد تفيد اليقين بانضمام ثبوت أو غيره كالمشاهدة
وفوله فيه تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فانه في قوة الدليل المتأخر بزمانه عن وقت
الفعل غير واقع ومن المسائل الواقعة فيها الحل على نوع الموضوع قوله فيه المفاهيم الالقب
حجة فانه في قوة اللفظ غير الالقب باعتبار المفهوم حجة وقوله فيه العام المخصوص عموم مائة
تناول الاحكام وقوله فيه المخصص قال الاكثر حجة وقيل ان خص معين أى كقولوا المشركين
الا أهل الذمة وأما لخص عنهم كقولوا المشركين الا بعضهم فلا وقوله فيه جواب المسائل غير
المستقل دونه تابع للسؤال في عموم مائة أى غير المستقل في الافادة بدون السؤال تابع في
عمومه وخصوصه فالعموم تكذب الترمذى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب

بالتمر فقال أين قص الرطب اذا يس قالوا نعم قال فلا اذا فهم كل يسع الرطب بالتمر والخصوص
 كما لو قال للذي صلى الله عليه وسلم قائل توات من ماء البحر فقال يجوز ان ولا يعلم غيره ومن
 المسائل الواقعة فيها الخجل على النوع أيضا قوله في الكتاب الثاني خبر الواحد لا يفيد العلم
 وقوله فيه المختار ان تكذيب الاصل الفرع لا يستقيم المرئى فانه في قوة الخبر المرئى لا بسقطه
 تكذيب الاصل الفرع على المختار لاحتمال نسيان الاصل له بعد روايته للفرع ولان التاكيد
 في الرواية لا في المرئى وقوله فيه زيادة العدل مقبول فانه في قوة الرائد في الخبر المفرد به راد
 من العدول عن غيره مقبول ومن المسائل الواقعة فيها الخجل على نفس الموضوع مما يؤخذ من
 كلامه في الكتاب الثالث من ان الاجماع ممكن ومن انه حجة في الشرع ومن انه قطعي ومن
 ان شرفه حرام وقوله في الكتاب الرابع وهو حجة في الامور الدينية وأما غيرها فضعف قوم أي
 القياس حجة في الامور الدينية كالادلة وأما غيرها كالشرعية فضعف قوم ومن المسائل
 الواقعة فيها الخجل على النوع مما يؤخذ من كلامه فيه ان كلام من القياس القطعي وهو
 معاملة قطعية والنظري ثبت الحكم وقوله في الكتاب الخامس لا تنقرا بالمرئى على الكلى
 ان كان تاما أي بالكل الا صورته ابراع فقطعي أي ان كان الاستقراء بكل المرئيات
 الا صورة التراجع فهو دليل قطعي في اثبات الحكم فيها وقوله فيه قال علماء ان استحباب العدم
 الاستدلال والعموم أو النص الى ورود المعبر أي استحباب العدم الاصل في حجة واستحباب
 العموم أو النص الى ورود معبر من مخصص أو باسح حجة * وقالته نصب الادلة التفصيلية
 على مدلولاتها ومعرفة كقيمة الاستدلال بها بان يستدل على وجوب الصلاة بما فيها
 الصلاة لانه أمر وكل أمر للوجوب فيفتح ان الصلاة تنبئها الوجوب * وعابته الاقتدار
 على الاستدلال من الادلة * وفضله جريل بتوقف استدلال الاحكام عليه * واستبه
 السباين * وواضعه الامام الاعظم محمد بن ادريس الشافعي رضى الله عنه وهذا ظاهر
 على ان المراد بالعلم القواعد وأما على غيره فالوضع باعتبار متعلقه * وسمعه أصول الفقه
 * واستداده من الكلام ومن العربية ومن تصور الاحكام أما الكلام فلهو حجة
 الادلة الكلية على معرفة السارى لتمكن استدلال خطاب التكليف اليه وأما العربية فلان
 الكتاب والسنة عربيان والاستدلال بهما يتوقف على معرفة اللغة من حقيقة ومجاز وعموم
 وخصوص ومنطوق ومفهوم وأما تصور الاحكام فلان المقصود اثباتها أو نفيها ولا يمكن
 بدون تصورهما فكذلك يؤخذ من شرح العضد وقيل من الكتاب والسنة والاجماع فكون
 الامر للوجوب مثلا يؤخذ من الوعد على تركه في الكتاب والسنة كقوله تعالى فويل
 للمصلين ولا يتخلف في الصلوات بلزم استدلال الشيء من نفسه لان حكم القاعدة يستمد من
 حكم جزئي من جزئيات موضوعها * وحكمه الوجوب العيني على من افرد به أو الكفائي
 عند التعدد أي حكم تخصيصه حتى يشمل الاطلاقات العلم الثلاثة وأيضا الاحكام الخمسة
 لا تتعلق الا بالفعل * ومسائله قصاياه التي تطالب نسب مجملاتها الى موضوعاتها والفرق
 بينها وبين العلم بالاجمال والتفصيل فهي أجزاء له وهذا على أنه القواعد والافهى أجزاء

علم الفقه

وحدة الفقه العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدائها التفصيلية وقوله العلم بالاحكام المراد به الظن القوي والافعال علم بعنايه لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين والباله للعديد ان أريد من الاحكام النسب التامة بمعنى الثبوت وللصوريان أن أريد من الاحكام النسب التامة بمعنى الابقاع والانتزاع أو المراد به القواعد المشتملة على الاحكام من اشتمال الكل على الجزء فالباله للملازمة من ملازمة الكل للجزء أو القواعد المصورة بالاحكام وهي النسب التامة لان القواعد تنطبق عليها كما تنطبق على القضية فالباله للتصوير أو المراد به الملكية التي يقدر بها على ظن الاحكام واستنباطها من الأدلة أو التي يقدر بها على استحضار الاحكام فالباله للملازمة من ملازمة السبب للسبب وقد عرفت ان المتبرر ملكة الاستحضار أو ما باعتبار تعلق كل بعض من المسائل والتحقيق ان النسب التامة بمعنى الابقاع والانتزاع كما يباهى في رسالة لنا تدعى بانقرودة البهية في تعريف انسية الكلامية والخارجية واذ جعلت آل في الاحكام للادعاء العرفي فالامر ظاهر أو الحقيق فيعين حمل العلم على الملكية والا كان التعريف غير جامع لثبوت لا أدري عن مالك وغيره من الاثمة الاربعه وهم فقهاء وقوله الشرعية أي المأخوذة من الشرع ان أريد من الاحكام الابقاع والانتزاع أو المأخوذ الظن بها ان أريد من الاحكام النسب بمعنى الثبوت وقوله العملية أي المتعاقبة بكيفية عمل قايي أو غيره كالعلم بأن النية في الوضوء واجبة وان الوتر مزدوب فقولنا النية واجبة مسئلة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة وهذه النسبة عملية أي متعلقة بكيفية عمل فالعمل هو النية وكيفية الوجوب وهذه النسبة تعلق بالوجوب الذي هو صفة النية وقوله المكتسب الخ أي بواسطة الأدلة الاجمالية بأن يتركب منها قياس كافيو الصلوة أمر وكل أمر للوجوب فخرج بالعلم بالاحكام العلم بالذوات والصفات كصور الانسان واللباس وبالشرعية العلم بالاحكام العقلية والحسية كالعلم بالواحد نصف الاثنين وان النار محرقة وبالعلمية العلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية كالعلم بأن الله واحد فانها متعلقة بكيفية ذات مقصودة للاعتقاد فالعلم بها من فروع علم الكلام وأما العلم بوجوب اعتقاد ان الله واحد فهو فقه وبالمكتسب علم الله تعالى وجبريل والني عليه الصلوة والسلام وبالتفصيلية العلم بالاحكام الخ المكتسب للخلاف وهو الذي نصب نفسه للخلاف والجدال ليدب عن مذهب امامه من المقتضى والنافي المثبت مما يأخذه من الفقيه كالشافعي ليحفظه عن ابطال حصصه كالحنفي فعلم الخلاف مثلاً بوجوب النية في الوضوء لوجود المقتضى وعدم وجوب الوتر لوجود النافي ليس من الفقه لانه مكتسب من الأدلة الاجمالية وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب وقال الكمال بن أبي عريش هذا ان قلنا ان الخلاف يستفيد علماً بثبوت الوجوب أو أوتفائه من مجرد تسلمه من الفقيه وجود المقتضى أو النافي اجمالاً وبه يمكنه بمجرد ذلك حفظه

قوله المراد به الظن القوي
أي فاطلق عليه العلم مجازاً
أقربه منه ثم لو أريد الملكية
فيكون مجازاً على
مجاز والعلاقة السببية
والحسية وهذا باعتبار
الاسل والافعال حقيقة
عرفية اه مؤلف

قوله فخرج بالعلم الخ أي لم
يدخل فيه لان الجنس
لا يخرج فيه اه مؤلف

عن ابطال خصمه والحق انه لا يستفيد علما ولا يمكنه الحفظ المذكور حتى يتعين مقتضى
أو الثاني فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك . وحينئذ ففيد التفصيل لبيان الواقع
لان ادراك الخلاف خارج بقوله العلم بالاحكام ولو سلم ان عند الخلاف علمافه وخارج
بقوله العلم بالاحكام لان ألف في الاحكام للاستغراق الحقيقي أو العرفي والخلاف لاشئ
عنده . من ذلك أو خارج بقوله المكسب لان معناه الاستنباط وهو لا يسهل بطه . وموضوعه
فعل المكلف من حيث عروض الاحكام له أى فعل المكلف ولو باعتبار نوعه فيدخل
فعل الصبي وأما أفعال الحيوانات المبحوث عن حالها في الفقه فيرجع البحث فيها الى
فعل المكلف كالان في الدابة شبيه أقاله يرجع الى ضمائه أو يقال فعل المكلف غالباً وقيل
موضوعه فعل المكلف وغيره . ثم ان الاحكام الشرعية اما ان تتعلق بعبادة أو معاملة
أو عناية أو مجتابة أو الغرض من بعثته صلى الله عليه وسلم انتظام أمر المعاش والمعاد
وانتظامهم ما اعني يخصه . بل بكل فواهم البطيئة التفكيرية والشهوية والغضبية والمراد
بكلها الاعتداد بهم اشرعاً لما يبحث عنه في الفقه ان تعلق بكل الطيفية فالعبادة اذ بها
كمالها أو بكل المشهورة وتعلق بالاكل ونحوه . من المنافع والمعاملة ولو حكماً كافتراض
اذا مرجعها قسمة التركات وهي شبيهة بالعاملات حتى لا يخرج عن مباحث الفقه بناء
على ان الافتراض منه . وليست علماً مستقلاً أو بالوطء ونحوه من الاستمتاعات والمناكحة
أو بكل الغضبية والجنائية وأهمها العبادات المتعلقة بالاشرف وهو المولى سبحانه وتعالى
ثم المعاملة اشده الحاجة اليها ثم المناكحة لانها ادورها في الحاجة ثم الجنائية لقلة وقوعها
بالنسبة لما قبلها فذلك ترتيبها على هذا الترتيب ورتبوا العبادات بعد الشهادات على ترتيب
حبر الصالحين بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله . واقام
الصلاة وابتداء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت وأخروا القضاء والشهادات والدعاوى
والبيئات المتعلقة بالمعاملات والمناكحات والجنائيات وأخروا العتق فافوا لا يحسن العاقبة
نسأل الله تعالى حسننها وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث فيه عن عوارض الذاتية
وقد عرفت ان البحث عن الاعراض صادق بجهلها عليه كالحكم على فعل المكلف بأنه
تعتبره الاحكام الخمسة أو على نوعه كالحكم على الوضوء أو الغسل بأنه واجب أو مندوب
وعلى المسح على الخفين بأنه جائز والمسائل التي لا يكون موضوعها نفس الموضوع أو شيئاً
مما تقدم عند تعريف الموضوع تؤول عما يرجع الى ذلك كقول أبي تمام الجاهلي يجوز
التطهير بها سبع مياه فانه في معنى قولك التطهير بالمياه السبع جائز والمياه على أربعة أقسام
فانه في قوة ان يقال التطهير بمياه . تنقسم الى أربعة أقسام والسؤال مستحب فانه في قوة ان
يقال واستعمال السؤال مستحب ان أريد منه الاشارة وكفة وله أقل الحيض يوم وليلة فانه
في قوة ان يقال وقبول المرأة لاحكام الحيض في زمن أقله يوم وليلة واجب وكقولهم
للزوج النصف فانه في قوة ان يقال اعطاء الزوج النصف باعتبار القسمة الفرضية واجب
وعلى هذا القياس فلهذا المسائل بالتأويل يرجع الحكم فيها على نوع الموضوع وانما يحتاج

الى هذا التأويل في القرائن بناء على انها من الفقه وأما على انها علم مستقل فلا وحده على انه علم مستقل علم بأصول يعرفها قسمة التركات ومستحقها وانصباؤهم منها وموضوعه التركات، وإثباته عصمة المكلف عن الخطأ في فعله، وغاية الفوز بسعادة الدارين، وفضله على غيره من حيث انه يعرف به الحلال والحرام، ونسبته الى غيره أنه من العلوم الشرعية، ووضعها الأئمة المجتهدون، واسمها الفقه، واستداده من الكتاب والسنة والاجماع وباقي الأدلة، وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف بقدر ما يعرف به انصحج عباداته فان زاد على ذلك كان واجبا كفاثيا الى بلوغ درجة الاقتناء، فان زاد على ذلك الى ان يبلغ درجة الاجتهاد صار مندوبا، ومساائله قضاياء التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها

علم المعاني

وحده علم المعاني علم يعرفه أحوال اللفظ العربي التي لها باق اللفظ مقتضى الحال أى ملكة يقتدر بها على معرفة الاحوال الخ أو قواعد أصول يعرف بها الخ أو ادراك أصول وتصديقها يعرف بها الخ والاحتمال الاخير يحتاج الى تقدير متعلق أى علم أصول يعرف بها الخ ومتعلق المعرفة على الاحتمال الاخير غير متعلق العلم المأخوذ جنسا في التعريف فلا يلزم سببية الشئ لنفسه ومع لوم ان لفظ علم المضاف الى المعاني حر، علم فلا معنى له حتى يلزم الدور ولو سلم ان التركيب اضافي وان لفظ علم المضاف له معنى فالعلم المأخوذ جنسا في التعريف أعم والمعرفة أخص ولا يلزم من معرفة الأعم معرفة الأخص وكذلك المعنى المأخوذ من قوله يعرف غير المعنى المأخوذ من لفظ علم المضاف الى المعاني فلا يلزم الدور وقد عرفت ان الاعتبار عند المحققين ملائكة الاستحضار والملكية هنا ملكة استحضار بالنسبة للقواعد وملكه استحضار بالنسبة للاقتدار بها على ادراك جزئية لاحوال اللفظ العربي هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات تلك الاحوال ولا يصح ان يراد بها ملكة الاستحضار بالنسبة للقواعد لانه يكون حينئذ متبها لا كتاب القواعد ولا قواعد عنده وإذا كان كذلك لا يكون مقتدرا على ادراك جزئية ومعرفة الاحوال لانها تكون متوسطة القواعد قال في المطول أى ملكة يقتدر بها على ادراك جزئية ويقال لها الصباغة أيضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة أصول مستنبطة من تراكم البلاغة يحصل من ادراكها وممارستها فافوتها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى أريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك الآزى اننا اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجالية هي مبدأ التناصل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يراد بالعلم الأصول والقواعد لانه كثير مما يطلق عليها اه وكتب عبد الحكيم عليه قوله ملكة يقتدر بها أى العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر في مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى اعتباره لعصمة التعريف بدونه قوله مستنبطة في حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة وله التمكن

قوله أى ملكة الخ هذا لا يوافق ظاهر قول صاحب التلخيص ويخصم الخ فيكون الاختصار على هذا باعتبار المتعلق وهو القواعد وكذا يقال مثله على حله على الادراك أو فيه استخدام اه مؤلف

على الاستحصال فإذا مارس المسائل المستنبطة والتفت إليها مرة بعد أخرى فتمكن من
استحضارها متى شاء وحصلت له من ثبة العقل بالفعل بصيرعالم يعلم المعاني بهذا المعنى قوله
ما يمكن من استحضارها الإشارة إلى أن المعتبر في العلم بمعنى الملكية هو ملكة الاستحضار
الحاصلة بعد تكرار المشاهدة قوله جهتي إدراك فان جهة الإدراك وسببه هو الملكية لا
الإدراك إذ لا شيء لا يكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقة بالإدراك لا سببه قوله لانه
كثير الخ أشار بذلك إلى أن إطلاقه بمعنى الملكية أكثر في العرف من إطلاقه على الأصول
كما صرح به في التلويح فعمل اللفظ عليه أولى ولذا قال يجوز ولا به يحتاج إلى تقدير المضاف
في قوله يعرف به أي يعلم ولانه لا يصير سببا للمعرفة إلا بعد حصول الملكية فسيببته بعينه
بالنسبة إلى الملكية ومن هذا ظهر وجه عدم جملته على الإدراك أيضا اه أي ظهر من قوله
ولانه لا يصير سببا للمعرفة الخ لكن لك أن تجعل المضاف المقدر العلم الاستحضاري حتى
يكون متأنرا عن الملكية فيكون أقرب إلى السببية من الملكية لا الاستحضار السابق على
ملكه الاستحضار حتى تكون سببته بعينه ويقال في وجه عدم جملته على الإدراك أيضا
انه يؤدي إلى تقدير مضاف إليه أي علم أصول يعرف به الخ وقال في المطول أيضا هو علم
يسقط منه إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى
أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا انه يحصل جملة بالفعل لان وجوده لا
سببه له محال وعلى هذا يندفع ما قبل ان أريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية أو
البعض غير المعين فهو تعريف بالمجهول أو المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان أريد الكل
فلا يكون هذا العلم حاصلًا لأحد أو البعض فيكون حاصلًا لكل من عرف مسألة والمراد
بأحوال اللفظ الأمور انعارضه له من التقدير والتأخير والتعريف والتذكير وغير ذلك
ووصف الأحوال بقوله التي هي باطن اللفظ مقتضى الحال اختراز عن الأحوال التي ليست
بهم هذه الصفة كالاعمال والأدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية
أمر المراد وكذا المحسنات البدعية من التجسس والترصيع ونحوهما اه يكون بعد رعايته
المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث انها باطن
بها اللفظ مقتضى الحال الأول لا اعتبار هذه الخفية لانه لا يمكن أن يكون علم المعاني عبارة عن
معرفة هذه الأحوال بان يتصوره معنى التعريف والتذكير والتأخير مثلاً وهذا
واضح لزوماً وفساداً وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة
أو مجازاً أو كناية مثلاً وان كانت أحوال اللفظ قد تقتضي الحال لكن لا يبحث عنها في علم
البيان من حيث انها باطن بها اللفظ مقتضى الحال إذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي
إيراد شيء أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك اه قوله هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الخ فيه جعل الإضافة للاستغراق الحقيقي على إرادة هذا المعنى وبصريح جعلها للاستغراق
العرفي على معنى انها تحصل جملة الأفراد العرفية بالفعل كما حل اللام في تعريف البيان على
ذلك فهو حذف من كل نظير ما أثبت في الآخر وقوله وهو قرينة خفية قال الشيخ لانه ما من

كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه الا وهو الغرض المقصود من الكلام وهذا مما لا يسيل الى التثنية اه وانما كانت خفية لانه قد يقصد من الكلام الذي فيه نفي مجرد اثبات شيء أو نفيه عنه ويكون النفي قد تنويع وقوله على ان المراد به يعرف به هذه الاحوال الخ أي فهو مأخذ للتصديق بان هذه الاحوال يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وقوله المراد بالاحوال للفظ الخ أي العارضة مباشرة أو بواسطة حتى تدخل احوال الاسناد فانها حال للفظ بواسطة الاسناد لانه حال للفظ وحال الحال حال فان قيل احوال اللفظ كائناً كسند وند كرهى عينها الاعتبار المناسب الذى هو مقتضى الحال فكيف يصح قوله الاحوال التى بها يطابق الخ يقال ان كون هذه الاحوال هى المقضى فعلى التسامح ما على اى التى تحقق بها مقتضى الحال والافتقار الى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه أو يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقه الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذى يورده المتكلم يكون جزئياً من جزئيات ذلك الكلام وبصدق هو عليه صدق الكل على الجزئى • وموضوعه اللفظ العربى من حيث افتادته المعانى الشوائب والمعانى الاولى ما يفهم من اللفظ بسبب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتكبير والمعانى الشوائب الاغراض التى يقصدها المتكلم من جعل الكلام مشتملاً على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهوداته تعظيم والخصومة الانسكار ووقع الشئ الخ وخصصه الاعراض التى يورده المتكلم هذه الخصوصيات لاجلها يخرج علم البيان لان موضوعه اللفظ العربى من حيث الابداع وعلم البديع لان موضوعه ذلك من حيث التفسير العرضى وانما كان موضوعه ماد كراته يبحث فيه عن عوارضه الدائبة والبحث صادق بالجملى على نفس الموضوع **كقولك** اللفظ العربى المشتمل على الاستيعاب المناسب مطابق لمقتضى الحال أو ليسخ وعلى نوعه كقولك الكلام الملقى الى المتكلم يجب توحيده والى الشك يستحسن توحيده والى خالى الذهن لا يؤكد والكلام المؤكد الملقى الى المتكلم مطابق لمقتضى الحال والمسائل التى لا يكون موضوعها من الموضوع أو نوعه ان احوال المتقدمه تؤزل عما يرجع الى ذلك فنفق ولهم وأما قد سمى المسند فكذلك وأما تعريفه فليكن فى قوة ان يقال وأما الكلام المشتمل على تقاسيم المسند أو تعريفه فكذلك وعلى هذا القياس • وقادته معرفة انجاز القرآن وعنايته الفوز بسعادة الدارين • وفضله انه من أشهر العلوم الادبية اذ به يعرف انجاز القرآن • ونسبته انه من العلوم الادبية • ووضعه الشيخ عبد القاهر الجرجاني • واسمه المعانى واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب وحكمه الوجوب الكفائى عند التعدد والعينى عند الانفراد ومسائله قضاياء التى تطاب نسب مجموعاتها الى موضوعاتها وتخصر مسائل نفسه ان يريد منه القواعد أو مسائل متعلقة ان يريد منه الملكية أو الادراك فى ثمانية ابواب الاول احوال الاسناد الثانى احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس

الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة لان الكلام
 اما خبر وهو ما نسبته خارج نطاقه أولا نطابقه او انشاء وهو ما ليس كذلك بأن لم يكن
 لنفسه خارج أصلا كصيغ الطلب أولها خارج لكن لا يتحمل المطابقة وندها بل
 مطابقتها واجبة ضرورة ان الخارج حاصل بالصيغ لا ينفك عنها كصيغ العقود والانشاء
 له أحوال تخصه لا نفراد أو أنه بالحكام لا تجب في الخبر فإورد باب والخبر لا يبدله من مسند
 اليه ومسند واسناد المسند قد يكون له تعلقات إذا كان فعلا أو مفعلا كالمصدر واسم
 الفاعل فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من الأربع من باب على حدة وكل من
 الاسناد وطريقه والتعلق اما بقصر أو بغير قصر فلا بد للقصر من باب سادس لعدم
 اختصاصه بشئ مما ذكر وكل جملة قرئت بأخرى امامه مخرجة عليها أو غير مخرجة فلا بد
 للفصل والوصل من باب سابع لانه حال الكلام بالقباس الى كلام آخر وما سبق من أحوال
 الاشياء المتقدمة أحوالها باعتبار نفسها والكلام اما ما ادعى أصل المراد بقائده أو غير
 رائد وذلك يكون باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له بشئ مما ذكر
 فلا بد له من باب ثامن والوصل عطف بعض الجملة على بعض فتوايد يعطى ويمنع والفصل
 تركه نحو وإذا دخلوا الى شياطينهم قالوا اذامكم انما نحن مستهزون والذين يستهزئ بهم لم يعط
 الذين يستهزئ بهم على انامكم لانه ليس من قولهم ولم يعط على قالوا لا يشاركه في
 الاختصاص بالطرف والمساواة ان يكون اللفظ عقداً أصل المراد والايجاز ان يكون
 اللفظ ناقصا عنه وإجابته كقوله تعالى ولكم في القصص حياة فان معناه كتيب ونظمه يسير
 فان الانسان اذا علم انه مقي قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع
 بالقتل الذي هو القصص كثير من قتل اناس بعضهم بغير الاطباء ان يكون اللفظ
 رائدا عليه لفائدة كقوله تعالى رب اشرح لي صدري فان اشرحى يفيد طلب شرح لشيء ما
 له وصدري يفيد تفسيده تنبيه قد تقدم ان الوضع انما ياسب حمل العلم على الأصول
 وأما اذا حمل على الملكية أو الادراك فلا بد ان يكون الوضع باعتبار المتعلق من القواعد
 وأن في قولهم بحث فيه للسببية اذا أريد منه الملكية أو الادراك أو على حاله من الظرفية
 لكن مع تقديره مضاف وأن الملكية التي تراد من العلم هي ملكة استحضار القواعد أو ملكة
 الاستحضار والاستحضار معادون ملكة الاستحضار على ما تقدم وأن المشترك لوضع
 ارادة أحد معانيه لا يمنع دخوله في التعريف وأن الحكم باعتبار الفصيل وان مسائله
 أجزاء له نفسه على انه يعنى القواعد أو متعلقه ان كان يعنى الادراك أو الملكية فاحتفظ
 على هذا حتى لا يحتاج الى اعادته

علم البيان

وحده علم البيان علم يعرف به اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وشوح الدلالة عليه أي
 أصول أو ملكة أو ادراك أصول يعرف به الخ الا انه على الاخير يحتاج الى تقدير مضاف اليه
 أي علم أصول على نحو ما تقدم في تعريف علم المعاني ويكون متعلق المعرفة غير متعلق العلم

على الاخير لا يلزم سببية الشيء في نفسه ويكون العلم المأخوذ جنساً في التعريف أعم من
المأخوذ مضافاً في المعرف بناء على انه تركيب اضافي لا يلزم الدور لانه لا يلزم من معرفة الاعم
معرفة الاخص قال في المطول أراد بان العلم الملكية التي يقتدر بها على ادراك جزئية أو نفس
الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني اهـ وكتب عبد الحكيم
العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم بما يجاز مشهوراً أو حقيقة
اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكية كذلك
والشارح رحمه الله تعالى اختار جعله على المعنيين الأخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق
وما قيل انهم لم يقصدوا تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى
التصديق بانقواءه بل على ادراكها فليس شئ لان ذلك الاطلاق في أسماء العلوم المدونة
لا في لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفتاح نحو يطلق على القواعد المفروضة وعلى
ادراكها وعلى الملكية التابعة لادراكها وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه
وعلى الملكية ثم حضاره ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومة عن
الدلائل أو الملكية الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لها تقرر ان علم المسائل بدون
الدلائل يسمى تقليد الاعمال اهـ فعلم البيان حكمة ثم ادراك جزئية وتصديقات
بان المعنى الواحد يتورد بطرق مختلفة في الوضوح فان لكل معنى لوازم بعضها وبلا واسطة
وبعضها بواسطة فيمكن ايراده بعبارات مختلفة في الوضوح أى مثلاً باعتبار ذاته على انه
معنى الملكية أو الادراك أو باعتبار علمه وادراكه على انه معنى القواعد وذلك كذكرهم زيد
فانه يورد بالكتابة كزيد كشيء الرماد وبالجماز كزيد حاتم وقال في المطول أيضاً والعنى أن علم
البيان ملكة أو اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد اهـ وهذا هو المشهور ومن
أن علم البيان يقتدر به على الايراد لا على المعرفة لكن جعله عبد الحكيم على حذف مضاف
أى معرفة ايراد الخ واستدل عليه بقول الشارح بعد فاعرف من ليس له هذه الملكية ايراد
معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالماً بعلم البيان وجعل في كلام الشارح إشارة
الى ان معرفة الايراد المذكور لا يجب ان تكون بالفعل وان القدرة على الايراد المذكور
ليست بالارضية وانما الارزوم هو القدرة التامة على المعرفة واللام في المعنى للاستغراق
العرفي أو الحقيقى بمعنى ان أى فرد من المعاني يمكن ان يورده بسبب ذلك العلم لانهم تورد
جملة بالفعل لان وجود ما لانهاية له محال على نحو ما تقدم في تعريف علم المعاني لا للجنس
للزوم كون من له الملكية الاقدار على معرفة ايراد معنى واحد في تركيب مختلفة عالماً بالبيان
نخرج بتقيد المعنى بالواحد ما اذا أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه
من البعض الآخر على معناه فان هذا لم يكن من البيان في شئ ونخرج بتقيد الاختلاف
بكونه في وضوح الدلالة ما لو أورد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون
الوضوح واللفظ مثل ان يورده بالفاظ مترادفة فانه لم يكن من البيان في شئ أيضاً ولما كان
كل واضح من الطرق والعبارات هو خفي بالنسبة الى ما هو أوضح منه وان معنى اختلافها في

الوضوح أن بعضها أوضح من بعض لم يتجح إلى ذكر الخفاء وزاد القوم في التعريف فبعد
 رعاية المطابقة وهذا القيد للاعتداده عند الباحثين لا لتحقيقه • وموضوعه اللفظ العربي
 من حيث الاراد المذكور وإنما كان موضوعه ما ذكرناه يبحث فيه عن عوارضه
 الدائمة والبحث صادق بالجل على الموضوع كقولك اللفظ العربي أن استعماله في غير مواضع
 له لعلاقة مع قرينه غير مانعه فكناية أو مانعة فجاء والجل على نوعه كقولك المجاز أو
 الكناية طرق مختلفة في وضوح الدلالة فهذه قواعد تجعل كبرى الصغرى سهلة الحصول
 وفائدة التمكن من مخاطبة أهل اللسان بطرق مختلفة وغايتها التوضيح وإزالة الدارس • وفضله
 أنه من أشهر العلوم الأدبية أذ به يعرف عجز القرآن أيضا • ونسبته إلى غيره أنه من
 العلوم الأدبية • وواضعه الشيخ عبد القاهر وقيل أبو عبيدة لأن هذا العلم دون قبل أن
 يوجد الشيخ عبد القاهر فوضع فيه أبو عبيدة كتابه المسمى بمجاز القرآن • واسمه علم البيان
 • واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب • وحكمه الوجوب الكفائي أو العيني على
 من انفرد • ومسأله قضاياء إلى طلب نسب محمولاتهم الموضوعاتها وهي لا تخرج عن البحث
 عن أحوال شئين المجاز والكناية لأن الطرق المختلفة في الوضوح لا تكون إلا انقياس إلى
 المعنى الغير الموضوع له أو اللفظ باعتباره أما أن يكون كناية أو مجازا لغويا فالكناية اللفظ
 المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينه غير مانعه من إرادته • والمجاز اللغوي أما أن
 يكون مر كبا وأما أن يكون مفردا فالمجاز المفرد هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
 لعلاقة مع قرينه مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له الذي يكون اللفظ المستعمل فيه حقيقة
 فإن كانت علاقة المجاز المشابهة فاستعارة وإن كانت غيرهما فجاء مرسل والاستعارة تنقسم
 باعتبار ذكر المشبه به وعدم ذكره إلى تصر بحية وكيفية والتصر بحية هي التي صرح
 فيها بلطف المشبه به والمكبية هي التي طوى فيها اللفظ المشبه به مع ذكر لومه وقد اختلف فيها
 فقيل إنها اللفظ المشبه به المطوى المرمرز إليه شئ من لوازمه وقيل إنها اللفظ المشبه المستعمل
 في المشبه به الادعائي وقيل إنها التشبيه وهو الأقرب لأنهما على الأخير تكون تسميتها
 استعارة مجازا لأنما لا ينطبق عليها تعريف الاستعارة كالأطلاقها وباعتبار المستعار
 إلى الأصلية وتبعية فالأصلية ما كان المستعار فيها اسما غير مشتق والتبعية ما ليست كذلك بأن
 كان المستعار اسما مشتقا أو فعلا أو حرفا • وباعتبار المنعارة إلى تحقية به وتخييلية
 فالتحقيقية ما كان المستعار له محققا حسا أو عقلا والتخييلية ما ليست كذلك وباعتبار الملائم
 إلى مر شعبة ومطلقة ومجردة فإن قرئت بملائم المشبه به قرينة وإن قرئت بملائم المشبه
 فمجردة والأظلمة • والمجاز المركب هو اللفظ المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع
 قرينه مانعة من إرادته فإن كانت علاقته المشابهة سمى استعارة تشبيهية وهي تنقسم أيضا
 إلى تصر بحية ومكبية ومر شعبة ومجردة ومطلقة ولا تكون الأصلية وإن كانت غيرها
 سمى مجازا مر كبا فتبين انحصار في الشئين قال في المطول فإن قلت إذا كان ذكر التشبيه
 في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون أن يجعل مقدمة

قوله فقيل الخ قائل الأول
 الجهور وقائل الثاني
 السكاكي وقائل الثالث
 الخطيب اه مؤلف

قوله بكلا اطلاقها وهما
 الاستعمال واللفظ اه
 مؤلف

لبحث الاستعارة فلت لانه لا يمكن مباحثه وعموم ورائده ارتفع ان يجعل مقدمة ليثبت
الاستعارة واستحق أن يجعل أصلاً برأسه اهـ وحيد قد كره المجاز العقلي مع انه يثبت عنه
في المعاني والاشياء اللغوية مع كون الاستعارة لا تبنى الاعلى التشبيه المعنوي المضمري
النفوس والحقيقة في انبياء على سبيل الاستطراد قصد الى تكميل الصناعة بذك كرماله
نوع تعاقبها من الواحق والمقالات

علم البديع

وله علم البديع علم يعرف به الوجود المحسنة للكلام تحسينا تابعاً للتحسين الذاتي أي
يتصور به معاني تلك الوجود ويعلم به أعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة كما يؤخذ من المطول
وعلمه فاعلم معنى الاقوال الشارحة المبينة لمفاهيم الوجود المحسنة لاجتماع السابق والمعرفة
معنى التصور والتصديق فتقولنا تابعاً للتحسين الذاتي فانه على ان هذه الوجود اعتمدت
محسنة للكلام بعد التحسين الذاتي والا كان كتعريف الدار على أعناق الخنازير ومخرج
المحسنات العرضية التي لا يتبع تحسینها التحسين الذاتي كالمحسنات الشعرية والبيانية
والنحوية والمغوية فانها ليست من البديع والمحسنات الذاتية التي يبحث عنها علم المعاني
كالمصاحفة والمطابقة ووضوح الدلالة أعنى الخلو من التعقيد المعنوي والخلو عن الغرابة
وعن مخالفة القياس وعن سبب التأليف وعن التماثل لا من الشيء لا يكون تابعاً لنفسه
وكتب عدد الحكيم على المطول ليس قوله علم عن المذكرة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها
والمعرفة بمعنى الادراك الجزئي الذي يحصل من استخراج الفروع عن القواعد الكلية
كما في تعريف العلمين السابقين اذ ليس في علم البديع الاصول والمحسنات وبيان أعدادها
وتفصيلها فهو علم تبين فيه مفهومات المحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها فليس فيسه
مسئلة فضلاً عن ان يستخرج منه فروع ولا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات
من بوايع علم اليقین ولا يجعله علم برأسه والمعرفة بمعنى الادراك التصوري كما ان العلم ود
يطاق على الادراك التصديقي مناسباتها من أئمة اللغة من ان المعرفة تتعدى الى
مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قالوا من ان لكل علم مسائل فانها هوفي العلوم الحكمية
وأما العلوم الشرعية فلا يشأني فيها ذلك فان اللغة ليس الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا
التفسير والحديث اهـ وأما على جعله علماً مستقلاً كما صرح صاحب التلخيص فيجعل العلم
على المذكرة أو الاصول والقواعد كما نقرر في العلمين السابقين والمعرفة على التصديق
والوجود المحسنة للكلام ضربان معنوي أي راجع الى تحسین المعنى والمغنى أي راجع
الى تحسین اللفظ أما المعنوي فانه انشائي وهو الجمع بين معنيين متقاربين وهو ضربان طباق
الايجاب بقوله تعالى يحيي ويميت وطباق السلب كقوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون
ولما نواها من الحياة الدنيا وأما اللفظي فغنىه الجنس بين اللفظين وهو تشابههما في
اللفظ ومثله التام وهو ان يتقافى في أعداد الحروف وأنواعها وهياتها وترتيبها فان كانا
من نوع كصحين معنى تاماً لا نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما ليسوا غير ساعة وان

كانا من نوعين سمي جنسا ساسا - توفي بحوقوله

مامات من كرم الزمار فانه * يحيا لذي يحيي س عد الله
 • وموضوعه التراكميب العربية من الآيات والأشعار من حيث التفسير المعرفي
 فقول صاحب التلخيص وهي أي الوجوه المحسنة ضربان في قوة الكلام بحسن تضمين
 وقوله ويكون أي الجمع بالفظنين من نوع معين نحو وتقدمهم إيقاظا زاهرا ثم رقدوا وعلمان
 نحو يحيي ويميت أو حرفين نحو إلهاما أكسبت وتعليماما كتبت في قوة قاعدة وهي الكلام
 المشتغل على هذا الجمع بأي حالة يكون محسنا فالجمل في الأول جمل على نفس الموضوع
 وفي الثاني جمل على نوعه وعلى هذا القياس فهذه قاعدة تبصم إلى صغرى موضوعها
 جزئي من جزئيات موضوعها بأن يقال هذا الكلام به جمع بين المتقابلين وكل كلام
 اشتغل على ذلك فهو محسن ولا يقال إن قيد الموضوع من نفعه لا يبحث عنه في العلم وإعما
 يبحث عن حاله وههنا قد بحث عنه لأن قيد الموضوع هو الخيرية لا مدخولها • وفائدة
 معرفة وجوه تخصيص الكلام وما يدخل فيه من الجنس وغيره • وعائنه الفوز بسعادة
 الدارين • وفضله أنه من أشرف العلوم الأدبية لأنه يعرف به وجوه تحسين الكلام
 ونسبته إلى غيره أنه من العلوم الأدبية • وواضعه عبد الله بن المفسر وهو أول من سماه
 بهذا الاسم • واسمه علم السديع • واسماده من الكتاب والسنة وكلام العرب
 وأشعارهم • وحكمه الوجوب الكفائي • ومسائله قضائيه التي تطلب سبب محمولاته إلى
 موبوعاتها

علم المنطق

• وحد علم المنطق علم بعصم الأفكار عن الخطأ أي عن أن يقع فيها خطأ ويصح أن يراد من
 العلم الملائكة أو الأصول أو الأدراك على نحو ما تقدم وأمر رد عليه أن علم الحساب تعصم
 مراعاته الذهن عن الخطأ في التفكير وأوجب بأن علم الخلق تعصم مراعاته الذهن عن
 الخطأ في التفكير وهو المادة لا في الفكر والهيئة لأن التفكير ترتيب أمور من معلومين الخ
 والحساب لا يعصم عن الخطأ في الترتيب وإنما يعصم عن الخطأ في الترتيب واستنتجته تحصيل
 المنطق فإنه يعصم عن الخطأ في الترتيب والفكر وإن كانت العصمة في التفكير تستدعي العصمة
 في التفكير فيه • وموضوعه العلوم التصوري والتصديق من حيث صحة اتصاله إلى المجهول
 أي لا من حيث إثبات العقائد الدينية فانه موضوع علم الكلام بناء على أن موضوعه
 العلوم من هذه الطبيعة وأنه أقدم من حيث صحة الاتصال لأن قيد الموضوع من نفعه
 لا يبحث عنه في العلم أي لا يقع محمولا ولا الاتصال بمحور عنه فيه وهكذا الحال في كل حقيقة
 جعلت قيد الموضوع وبحث عنها في العلم وفي حاشية المطالع أن قيد الموضوع مطاق
 الاتصال والمجهول عنه الاتصال المخصوص أعني الاتصال إلى التصور أو التصديق
 فتكون الأعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع ولأننا نقول أن القيد هو الحقيقة دون
 مدخولها وإنما كان موضوع المنطق ما ذكرناه لأنه يبحث عن أحواله التي هي الاتصال إلى

قوله وموضوعه العلوم
 الخ وقيل موضوعه
 المعقولات الثانية ورجحه
 في تشرح المطالع اه
 مؤلف

المجهرولات وما يتوقف عليه الاتصال وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية
 والتصدقية فلذا تم امثال البحث عن الاتصال الحكم على الجنس والفصل وهما معلومات
 تصوريات بانهما اذراك على الوجه المخصوص وصل المجموع الى مجهول تصوري والحكم
 على القضايا رهي معلومات تصديقية بانها اذراك ثبت على الوجه المخصوص صارت قياسا
 موصلا الى مجهول تصديقي والحل في هذه الامثلة على نوع الموضوع ومثال البحث عما
 يتوقف عليه الاتصال الى التصور ولا يكون الا توقفاقرىيا البحث عن كون المعلومات
 التصورية كلية أو جزئية ذاتية أو عرضية جنسا أو فصلا أو خاصة والحل في هذا الحل على
 نفس الموضوع ومثال البحث عما يتوقف عليه الاتصال الى التصديق توقفاقرىيا أى بلا
 واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو تقيض قضية أو
 توقفا بعيدا أى بواسطة البحث عن موضوعاتها ومجولاتها فان الموصل الى التصديق يتوقف
 على القضايا لتركيبه منها والقضايا متوقفة على المجولات والموضوعات والحل في مثال
 التوقف القرىب حل على نفس الموضوع وفي مثال التوقف البعيد حل على نوع الموضوع
 وهذا التحرير تعلم ان علم المبران مبنى على أربعة أركان مقاصدا تصورات وهى
 الاقوال الشارحة ومبادئها وهى الكليات الجنس ومقاصدا التصديقات وهى الاقضية
 ومبادئها رهي الفصايا وأحكامها ولوازمها من العكس والناقض وان باب جواز الاشتغال
 وباب تقسيم العلم وباب أنواع الدلالة وباب مباحث الافاظ ليست من مقاصد علم المطلق
 وانما ذكرت المناسبات وانتهاتها فيه أمانا كجواز الاشتغال فليكون الشارح على
 بصيرة وأمانا كتعريف العلم وتقسيمه الى تصور وتصديق فلانه من مبادئ مقاصده
 لتوقف تصور موضوعه على تصور العلم وتقسيمه لان العلوم التصوري أو التصديقي
 لا يعقل الا بعد تعقل العلم والتصور والتصديق لتوقف معرفة المشتق على المشتق منه
 والمنسوب على المنسوب اليه وأمانا كأنواع الدلالة ومباحث الافاظ فلان الكليات
 الجنس أقسام للكلى القديم الدال من المفرد القسم من اللفظ القسم من الدال وأيضا لما كثر
 الاحتياج الى التفهيم بالعبارات واستقر حتى كأن المتفكر يحتاج نفسه بالفاظ متقبلة جعلوا
 بحث الافاظ والدلالة من حيث علاقتها بالمعاني يابين من المنطق نعا كإبوخذنيد من الملوى
 واعتصر جعل موضوع المنطق ما ذكران موضوع الحساب كذلك فان الأربعة مثلا
 المتصورة بانها المنقسمة الى اثنين واثنين يتوصل بضمها في مثالها الى معرفة مجهول وهو
 حاصل الضرب ونسبها على اثنين الى اثنين الى معرفة مجهول وهو نصيب كل منهما فلا غبار بين علم
 المنطق والحساب بالموضوع مع أنهم يقولون غاير العلوم بتمايز الموضوعات واجيب بان
 موضوع علم الحساب العلوم من حيث انه عدد والعدد من حيث انه عدد وان كان معلوما
 فموضوعه الحكم المنفصل بخلاف موضوع علم الهندسة فانه الحكم المتصل وهو المقدار
 وفائدته الاحتراز عن الخطا في الفكرة وعنايته استخراج الامور النظرية من الامور
 الضرورية ومعرفة التأليفات الصحيحة من الفاسدة وفضله انه يفوق على غيره من العلوم

قوله لتوقف معروفة
 المشتق الخ أى والجواب
 بأن الجهة منفكة لا يفيد
 اه مواف

لذكونه عام النفع فيها • ونسبته انه من العلوم العقلية • وواضعه ارسط • واسمه علم
المنطق لانه يعين القوة الناطقة • والميزان ومعمار العلوم • واستداده من العقول الذكية
• وحكمه مختلف فيه • ومسائله قضاياها التي تطلب نسب مجولاتها الى موضوعاتها

علم التوحيد

• وحده علم التوحيد علم يقتدر معه على اثبات العقائد الدينية بايراد الحجج ودفع الشبه قال في
شرح المقاصد ومعنى اثبات العقائد تخصيصها واكتسابها بحيث يحصل الترفي من التقليد
الى التحقيق أو اثباتها على الغير بحيث يتمكن من الزام المعاندين أو اتقانها واحكامها بحيث
لا ترتزها شبه المظالم • والعلم الواقع جناسا في التعريف يصح ان يراد منه القواعد أو
الملكة أو الادراك • وموضوعه العلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية أي
بان يكون المحمول عليه من الاعراض الذاتية له دخل في اثبات العقائد وقيل موضوعه
الموجود من حيث هو ويقتر عن الالهية يكون النجث فيه على قانون الاسلام قال في شرح
المقاصد أقول اعترض في الواقف على كون موضوع التكلام هو الموجد ومن حيث هو
بانه قد يثبت عن أحوال مالا به تروجره وان كان موجودا كالتطور والدليل وعن أحوال
مالا وجوده أصلا كالمعدوم والحال لا يجوز ان يؤخذ الموجود اع من الذهني والخارج ليعم
الكل لان التكلام لا يقولون بالوجود الذهني والجواب انما لا يسلم كون هذه المناجث
من مسائل التكلام بل مباحث الظهور والدليل من مآدبه على ما قررنا بحث المعلوم والحال
من لواحق مسألة الوجود فتوجهنا الى ما نخصود وانجمه اليه بالانه عرض لما يقال به لا يقال بحث إعادة
المعدوم واستحالة التسلسل ونفي الهولي وامثال ذلك من المسائل قطعا لاننا نقول هي راجعة
الى أحوال الموجود بانه هل يعاد بعد العدم وهل يسلسل الى غير النهاية وهل يتركب
الجسم من الهولي والضرورة لو سلم انها من المسائل فمما يرد ما ذكرتم لو ارد بالوجود من
حيث هو الموجود في الخارج بشرط اعتباره وجوده ونسب كذلك الى الموجود على الاطلاق
ذهنيا كان أو خارجيا واجبا أو ممكنا جوهرا أو عرضا الى غير ذلك فباحث النظر والدليل من
أحوال الوجود العيني وان لم يعتبر والهو اتي من أحوال الوجود الذهني وكثير من المتكلمين
يقولون به على ما صرح بذلك كلامهم ومن لم يقل فعليه العُدول الى المعلوم اه بجرده
وقيل • وصورة ذات الله وحده وقيل ذات الله تعالى وذات الممكنات من حيث استنادها
اليه كما يؤخذ من المقاصد قال في شرح المقاصد فان قيل لو كان الموضوع ذات الله وحده أو
مع ذات الممكنات من حيث استنادها اليه لما وقع البحث في المسائل الا عن أحوالها واللام
باطل لان كثيرا من مباحث الامور العامة والجواهر والاعراض بحث عن أحوال الممكنات
لامن حيث استنادها الى الواجب قلنا يجوز أن يكون ذلك على سبيل الاستطراد قصد الى
تكميل الصناعة بان يذكر مع المطلوب ماله نوع تعاقبه من اللواحق والفروع والمقالات
وما أشبه ذلك كمباحث المعدوم والحال وأقسام الماهية والحركات والاجسام أو على سبيل
الحكاية لكلام المخالف قصد الى تزييفه كبحث العلة اه نعم يعترض عليه بان اثبات الوجود

قوله اثبات العقائد أي
سواء كانت متعلقة
بالصانع أو العالم اه
مؤلف

قوله وقيل ذات الله الخ
فائل الاول القاضي
الارموي من المتأخرين
وقائل الثاني صاحب
التحائف اه مؤلف

قوله الشرع عيسى أي
المطابقة للشرع سواء كان
اثباتها بالشرع أو بالهقل
اه مؤلف

للذات العلية يقرر في علم الكلام فلو كانت ذات الله هي موضوع علم الكلام لم ثبت فيه وجودها لان علمية موضوع العلم البسيطة لا تبين فيه وبأصلها لو كان موضوعه ذات الله سبحانه وتعالى لكانت مسائله عبارة عن اثبات انعدام وهي مسائل جزئية مع ان علم الكلام قواعد كلية ومن اراد استيفاء الكلام على التعريف والموضوع لعلم الكلام فعليه مراسلتنا كشف الشك عن مقدمات علم الكلام • وفائدة النجاة من العذاب المرتب على الكفر وسوء الاعتقاد والفوز بالسعادة الابدية • وغايته ان يصير الايمان متيقنا محكما بحيث لا تزل له شبه المبطلين • وفصله انه اشرف العلوم لان غايته اشرف الغايات ولكونه متعلقا بذات الله تعالى وذات رسله والمتعلق بالكبر شرف بشرف المتعلق بالقص • ونسبته الى غيره انه من العلوم العلية وانه اصل العلوم الدينية ومساووه فرع عنه • وواضعه أبو الحسن الأشعري ومن تبعه وأومضه الماتريدي ومن تبعه • واسمه علم أصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام والفقه الأكبر • واستداده من الأدلة العقلية والعقيدة • وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف من ذكر أو أنثى ابتداء قبل الاشتغال بأي شئ • ومسائله قضايا النظرية الشرعية الاعتقادية كقولك الواجب لذاته يستحيل عليه الحدوث والعدم فتركب هذه مع صفات قائله الله واجب لذاته وهذه المسئلة حكم فيها على نوع الموضوع والحادث لا بد له من محدث فهذه مسائل تركب مع صفات قائله زيد حادث مثلا والواجب حكم فيها على نوع الموضوع أيضا • ومسائل علم الكلام لا تخلو عن اثبات واجب وأحرار بالعقل أو بالشرع للصانع أو للعالم المؤدية الى العلم به أو عن نفي استحبال كذلك فالواجب للصانع بالعقل كل كمال يوقف عليه إيجاد العالم من الوجود والحياة والقدرة والبقاء والقدره والارادة والعلم وهما الوجودانية وبالشرع كل كمال ورد عن الشرع كالسمع والبصر والكلام • والمستحيل عليه عقلا أو شرعا اضداد ذلك • والخائر في حقه صفات انكسورية الاعتبارية من الخلق والرزق والاحياء والامانة الى غير ذلك والواجب لا يتأخر ما ناسخ الامانة والقطانة والعصاة والمستحيل اضداد ذلك • والجائر بالعقل وبالشرع ما لا يؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كالاكل والمرض والسكاح الى غير ذلك والواجب له عالم عقلا الحدوث عن محدث والجائر كل امر لا يؤدي الى اجتماع نقيضين أو ارتفاعهما والا كان محالا فيحده من علم الكلام فيما ثبت ذلك أو ينفيه

علم الجوارح

• وحده علم النعم كافي شرح الانعم في العلم المستخرج بالمقاييس المنبذة من استقرار كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي انشأ منها العلم بمعنى القواعد جعلت البناء للتصوير منعاقبه أو الادراك ان جعلت للتعبية كذلك أو الملكية ان جعلت البناء منعاقفه بالمستخرج وقوله أحكام أجزائه الضمير راجع الى الكلام من حيث هو بقطع النظر عن تقييده بالمضاف اليه ففيه استخدام وموضوعه الكلمات العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء والادغام والاعلال ونحو ذلك وهذا التعريف بناء على شعوره لعلم الصنف وأما على كون علم الصنف مستقلا لحد النعم وعلم يعرف به أحوال أو آخر الكلمة

قوله للصانع بالعقل أي بالالشرع والألزم الدور لان اثبات الشرع موقوف على اثبات الشارع وصفاته التأثيرية اه مؤلف

قوله عن محدث أي لانفا كما قال ذيقراطيس في العلويات لان الحدوث الانفاقي لا يحصل له لان حدوث الحادث ليس ذاتيا لانه متخالف في وقت دون وقت وما بالذات لا يتخالف وكل ما حادثه ليس ذاتيا فهو مستند من مؤثر خارج عن ذاته ضرورة تغاير المؤثر للأثر اه مؤلف قوله أو الملكية ان جعلت الخ أي لاعمى الادراك لانه لا يناسب قوله المستخرج لان المستخرج بالمقاييس الادراكات الجزئية اه مؤلف

قوله وموضوعه الخ لا يقال ان قيد الموضوع من نتمه لا يبحث عنه في العلم والاعراب أو البناء مجعوث عنه فيه لان القيد هو الحيثية دون مدخلها اه مؤلف

اعرابا وبناء وما يتبع ذلك من التصورات كفتح او وكسرها وتخفيفها وشروط عملها
 وشروط عمل بقية النواصب كالعائد من حيث حذفه وعدمه الى غير ذلك ويصح ان يراد
 من العلم الواقع جنساقى هذا التعريف أحد معانيه الثلاثة . وموضوعه الكلمات العربية
 من حيث ما يعرض لها من البناء الاصل الى حالة الايراد والبناء العارض والاعراب حالة
 التركيب وما يتبع ذلك يخرج هذه الحقيقة علم المعاني والبيان والبديع والصرف فانها
 لا تبحث عن الاعراب والبناء وما يتبعه وعلم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها
 من حيث معانيها الاصلية وعلم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب
 بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية لا عماد كروا عما كان موضوعه ماد كرا لانه يبحث فيه
 عن عوارضه الذاتية وقد عرفنا ان البحث عن عوارض الموضوع صادق الجمل على نوعه
 كقولك الفاعل مرفوع والمفعول منصوب أو على عرضه كقولك الاعراب لفظي أو
 تقديري وعلى هذا القياس فهذه مسائل تجعل كبرى لصغرى وموضوعها جزئى من جزئيات
 موضوعها . وفائدة الاحتراز عن الخطا اللسانى في الكلام العربى وعيانه الاستعانة على
 فهم كلام الله تعالى ورسوله وكلام العرب . وفصله أنه من أشهر العلوم لانه يتوصل به اليها
 . ونسبته الى غيره انه من العلوم الادبية ووضعه الامام على رضى الله عنه بأمره ابا الاسود
 الدبلى . واصله علم النحو . واستمداده من استقراء كلام العرب والقياس . وحكمه
 الوجوب العيى على قارئ القرآن والحديث والكفاى على غيره . ومسايله فصاياه التى نطلب
 نسب محمولاتها الى موضوعاتها وهى لا تخرج عن البحث عن أحوال المغرب والمبني من
 الاعراب والبناء وما يتبع ذلك من بيان التصورات كبيان فتح همزة او وكسرها وبيان
 شروط عمل السامع لان الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل من الاولين امام عرب أو مبني
 فالمعرب من الاسم ما سلم من مشابهة الحرف والمبني ما أشبهه ثم المعرب من الاسم ان أشبه
 الفعل منع من الصرف والاصرف وكل منهما اما مرفوع أو منصوب أو مخفوض فالمرفوع
 انفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره واسم كان واخواتها وخبران واخواتها والتابع للرفع
 والمنصوب والمفعول المطلق وبه ومعها وفيه وله والخال والخبر والمستثنى واسم لار المنادى
 اذا كانا مضافين أو شبهين وخبر كان واخواتها واسم اب واخواتها وتاسع المنصوب
 والمخفوض اما مخفوض بالحرف أو بالاضافة أو بالتبعية . والمبني من الاسم اما ان يلحقه
 البناء مطاقا أو فى حالة التركيب فقط والاول كاسماء الاشارات والمصمرات والموصولات
 وأسماء الاستفهام وأسماء الشروط وأسماء الافعال وأسماء الاصوات والنظروف
 اللازمة للاضافة الى الجمل والثانى كاسم لا المفرد والمنادى المفرد المعين ولو بالقصد
 والمعرب من الافعال المضارع اذا لم يتصل به احدى التونين فيرفع اذا خلا عن عوامل
 النصب والجرم وينصب ويجزم عند دخولها والمبني من الافعال الماضى والامر
 والمضارع اذا اتصل به احدى التونين والحروف كاهامنية وهى امام مشتركة بين الاسماء
 والافعال أو مختصة بأحدهما حينئذ قد كرات التثنية والجمع واسمى الفاعل والمفعول

والنص غير والنسب مثلاً في التعرّوان كانت من الصرف لانه يحكم عليها النحوى بالاعراب أو البناء فقولهم يعرف صيغها وقواعدها فلربما وقع الحكم منه على صبيغ مختلفة لاختلفت المعاني فهي من النحوى باعتبار البحث عن حالها من الاعراب والبناء ومن الصرف باعتبار البحث عن غير هذه الحال كما سياتى

علم التصريف

وحدد علم التصريف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها العارضة لها من صحة وإعلال ونحو بل وهو قسمان الاول نحو بل الكلمة الى أربعة مختلفة باختلاف المعاني كقول بل المفرد الى التثنية والجمع والمصدر الى بناء الفعل وامعى الفاعل والمفعول والمكبر الى المصدر وقد جرت عادتهم بذلك وهذا القسم مع علم الاعراب كما فعل ابن مالك وهو في الحقيقة من التصريف وقد تقدم وجهه في مبادئ النحوى والثاني نحو بل الكلمة وتغييرها عن أصل وضعها لغرض آخر غير اختلاف المعاني كالنقص من التثنية الساكنين ومن النقل ومن اجتماع الواو والياء بسبق احدهما بالساكنين وهذا النحوى بل الثاني يخصر في ستة أشياء الزيادة والابدال والحذف والقلب والنقل والادغام كزيادة تاء اخذنى فيقال اخذنى به وحذنى حذوه أى اقتدى به ونسبه وكبدال ثنى الهمز من من كلمة ان يسكن كآثروا ثنى وكسلف واو وعذى المضارع استقلا لا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فيقال يعذبون واو وكسلف الواو واياه الفا فتحركها رباح ما قبلها كقال وباع وكسلف حركة واو يقول الى الساكن الصحيح قبله واياه بين كذلك كادعاهم حرفين ساكن فتحرك من مخرج واحد بلا فصل كالسيد والاحل والعلم المأخوذ من ساقى العربى يصح ان يراد منه أحد معانيه الثلاثة وهى القواعد والادراك والملازمة وموضوعه الكلمات العربية من الجهة المتقدمة والى فيه المذكورة فخرج هذه الخيضية العلوم الثلاثة المعاني والبيان واليديع فانها لا تبحث عن المفردات من هذه الخيضية والجهة المذكورة وعلم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها من حيث معانيها الاصلية وعلم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالامثلة والقرعة ونخرج علم النحوى بقوله من صحة وإعلال الخ وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت ان البحث صادق بالاحتمال على نوع الموضوع كقولك الاسم اما ثلاثى أو رباعى أو خماسى أو سداسى أو سباعى وكقولك كل واو واياه واجتمعوا سكنت أولاهما قلبت الواو واياه وأدغمت الياء فى الياء وكقولك كل واو واياه فتحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفاقان الاولى فى قوة ان يقال كل كلمة اجتمعت فيها الواو والياء وسكنت أولاهما قلبت الواو واياه وأدغمت الياء فى الياء والثانية فى قوة ان يقال كل كلمة وجدت فيها الياء أو الواو فتحركت مفتوحا ما قبلها قلبت ياءها أو واوها انما اندرج تحت موضوع القاعدة الاولى وانحوسب سيد المدغمه فى الياء بعد قلبها ياء ونحت موضوع الثانية واو واياه نحو قال وباع المنقلبان الفا أو بالحل على الموضوع مع عرضه الذاتى كقولك كل كلمة ثلاثة مكسورة العين يجوز تسكين عينها

قوله ونحو بل عطفه على الاعلال من عطف العام على الخاص سواء أريد من الاعلال التغير عن أصل وضع الكلمة لغرض آخر وهو القسم الثانى من النحوى بل المنصرفة فى الستة أشياء المذكورة كما يؤخذ من الصبيان أو أريد منه تغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو استكان للتخفيف وماعاد اذلك ليس اعلالا كما يؤخذ من الشافعية وشرح العزى اه مؤلف

فخوع علم وكتف في علم وكنف أو بالحل على نوع الموضوع مع عرض ذاتي كقولك الفعل المحرر
 أربعة فعمل وفعل وفعل وفعل كصرب وعلم وشرف ودرج أو بالحل على عرض ذاتي
 للموضوع كقولك الزائد يوزن بافظه فيقال في وزن العلم اقل اذ الزيادة من عوارض
 الكلمة الذاتية * وفائدته التمكن في الفصاحة * وعائنه العمل بالصناعة * وفضله انه من
 شرف العلوم لانه يؤدي الى التمكن في الفصاحة * وسببه الى غيره انه من العلوم الادبية
 * وواضعه معاذ بن مسلم * واسمه علم التصريف لكثرة التصريف فيه فان التصريف لغة
 التغيير ومنه تصريف الراح أي تغييرها * راحته اده من العقول الكاملة واستقرار الكلام
 العرب * وحكمه الوجوب الكفائي أو الندب * ومسايله قضاياء التي تطلب نسب مجولاتها
 الى موضوعاتها * (تنبيه) * التصريف يجري في الحروف قياسا كقاب همزة الوصل أو
 أو سهلهما نحو آل جبل والرجل عندك ولا ينافيه قول ابن مالك حرف وشبهه من الصرف
 يرى لان المراد ان الحرف لا يقبله مفرد أي غير مركب مع غيره بخلاف الاسم والفعل

في علم التفسير

التفسير تفهيم من القصر وهو الكشف ويطبق التفسير في الاصطلاح على بيان معنى
 كلام الله واية وذلك كدراستات النزول والمناسخ والمنسوخ والاصحى والاشدائي
 والممكن والمسمى ويقابله التأويل وهو ما كان بطريق الدراية والتأويل من الاول وهو
 الرجوع لانه بيان ما يرجع اليه بقصص القواعد والنظر الصحيح ويطبق التفسير ايضا على
 بيان معنى كلام الله واية ودراية وعلى ذكر ماية وقص ذلك عليه * وعرفه بعضهم على هذا
 بأنه ما يعرف به معنى كلام الله وألفاظه بقدر الطاقة البشرية وهذا التعريف مبني على ان
 علم القراءات لا يدمه ايضا في التفسير لان قوله والفاظه يدخل ذلك فيكون تفسيره بالتفسير
 سميه له بأشرف أجزاء ونازع في ذلك اشهاب الخفاف في حواشي البصاوي فقال ان أحدا
 لم يعد القراءات من التفسير مع ان أكثر مسائله المتعلقة بالاداء لم يذكروها ونظر بعضهم في
 منارته بأن كثير من الناس عد القراءات منه فقد بان لك الفرق بين التفسير بالمعنى
 الاخص وبين التأويل بأن الاول لا يدرك الا بالمقل والشا من يمكن ادراكه بالقواعد
 العربية وقد نصوا على حرمة التفسير بالرأي بخلاف التأويل بالرأي فان الصحيح انه يجوز للعالم
 بالقواعد وعلوم القرآن المحتاج اليها فيه وذلك ان التفسير كشهادة على الله وقطع بأنه عبي
 هذا اللفظ هذا المعنى فلم يحز الا بص من النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة الذين شاهدوا
 التفسير بالوحي ولهذا اجزم الحاكم بأن تفسيره مطلقا في حكم المرفوع وأما التأويل
 فهو ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله تعالى فاعتبر ولهذا اختلف جماعة
 من الصحابة والسلف في تأويل آيات ولو كان عندهم فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم لم
 يختلفوا وبعضهم منع التأويل ايضا طردا للباب * وحده في الاتفاق بأنه علم يبحث فيه
 عن كيفية النطق بالفاظ القرآن وعن مدلولاتها وأحكامها الافرادية والتركيبية
 ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب وتتمات لذلك فقوله علم جنس وقوله يبحث فيه عن

كيفية الخ يدخل علم القرآن وقوله وعن مدلولاته يدخل بعض علم اللغة أي القدر المحتاج
إليه في هذا العلم ويخص ما في القرآن من الانفاظ وقوله وعن أحكامها الأفرادية التركيبية
يدخل بعضها من مسائل التصريف والنحو والمعاني والبدعي أي البعض الذي يخص ما في
القرآن من المسائل الجزئية المندرجة تحت قواعد كل فن من هذه الفنون وقوله وعن
معانيها الخ أي هذا المراد المعنى الحقيقي أو المجازي فإن التركيب قد يقضى بظاهرة شيئاً
يصد عن الحمل عليه صاد وهذا يدخل بعضها من مسائل علم البيان الجزئية المتعاقبة بالقرآن
وقوله وعن ثبوت ذلك كبيان الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وبالجملة فعلم التفسير
مقام نصوري لا تصديقي فليس عبارة عن القواعد أو الممالك الشاسعة من مرادها على
حسب ما تقدم في بقية العلوم بل هو عبارة عن المبدأ لا لفظ القرآن ومفهوماتها فليس فيه
قاعدة ومبدأ كلية فضلاً عن أن يستخرج منه فروع بل ليس فيه مسائل جزئية إلا في
الصورة فقط وما ينوهم فيه من المسائل الجزئية فهو في الحقيقة بيان للمفاهيم وأقوال
شارحة مؤدية إلى التصور لا إلى التصديق والمسائل لا بد منها من الحكم والاثبات لأن
المسألة ما يتعلق بها البحث بمعنى الحل لا البحث بمعنى الكشف عن الماهية كقوله الشريف
الجزجاني في حاشية شرح المطالع وما قالوا من أن لكل علم مسائل فاعلم هو في العلوم الحكمية
وأما العلوم الشرعية فلا يتأتى بها ذلك فإن اللغة ليس إلا ذكر الانفاظ ومفهوماتها وكذا
التفسير والحديث كما تقدم عن عبد الحكيم في اشكلام على البديع . وموضوعه القرآن
من حيث ما ذكر سابقاً ومسمى كونه موضوعاً له أنه يتعلق به البيان والإيضاح لا بمعنى أنه
مجهول عن عوارضه الذاتية فيه كاهو موضوع الفنون لا بد ليس بفن كاعلم . واثباته
عصمة المكلف عن الخطأ في فهم كلام الله تعالى . وعاقبته امتثال الأوامر واجتناب
الدوام . وفصله أنه من أشرف العلوم الشرعية لأن موضوعه وهو كلام الله أشرف من
موضوع الفقه والحديث . وسببه إلى غيره أنه من العلوم الشرعية . وواضعه
الامام مالك بن أنس رضي الله عنه . ما أي بمعنى جامع له لا مدونه لأنك عرفت أنه ليس بفن
. وابعه التفسير لأنه يكشف به ما غطى . واستداده من السنة والاجماع والقياس
الموافق للسنة . وحكمه الوجوب الكفائي على المكلف أن لم يفرد . وسأله ما يست
فيها مجموعها إلى موضوعاتها بصورة لما تقدم كقوله تعالى وإن ختمت عليه أي وقرا وكقوله
تعالى وإذا قيل انشروا فانشروا معناه إذا قبل لكم انمضوا إلى الصلاة وإلى الجهاد وإلى كل
خبر يقوم له ولا تقصروا

﴿ علم الحديث ﴾

اعلم أن الحديث في اللغة ضد القديم وفي الاصطلاح ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه
وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً قال الحافظ بن حجر . وكانه أو يدا بطلاق الحديث على
ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم مقابلة القرآن لأن الحديث ضد القديم اه . وعلم
الحديث قسمان أحدهما علم الحديث دراية أي من جهة الدراية والتفكير وثانيهما

علم الحديث رواية أى من جهة الرواية والقل • وقد حدد الأول بأنه علم بقوانين يعرف
 بها أسوال السند والمتن من صحة وحسن وضع ورفع ووقف وقطع وعمل وزول
 وكيفية العمل والاداء وصفات الرجال وغير ذلك فقول علم بقوانين يصح حمله على الملكية
 المستخرجة بمزاولة القوانين وعلى القواعد وعلى ادراكها وقوله أحوال السند والمتن
 أى سواء كانت تلك الأحوال عامة لهما كالتحسين والضعف أو خاصة بالمتن كالرفع
 والوقف والقطع أو خاصة بالسند كالمعلو والنزول والسند فى اللغة المعتمد من قولهم فلان
 سدى أى معتمد وفى الاصطلاح الطريق الموصلة الى المتن بهى الرجال الموصلين اليه
 والمتن فى اللغة ما صلب وارتفع من الارض وفى الاصطلاح ما ينتهى اليه غاية السند من
 الكلام سمى بذلك لان الشخص المسند يقويه بالسند ويرفعه الى قائله وقوله من جهة الخ
 بيان للأحوال فالصحيح ما احتوى على الاتصال والعدالة والضبط التام وخلا عن الشذوذ
 والعلية القادحة والاتصال عدم سقوط أحد من الرجال فيخرج به المنقطع وهو ما سقط من
 رواه راو واحد قبل الصحابي فى الموضع الواحد ان تعددت المواضع وخرج المعضل وهو
 الساقط منه انسان فى الموضع الواحد وان تعددت المواضع والمرسل وهو الساقط منه
 الصحابي والعدلية أى عدالة الراوى تكون بالاسلام والبلوغ والعقل والسلامة بما يحل
 بالمرأة ومن القسوق وهو ان تكاب كبيرة أو أصغر ارعى صغيرة والضبط التام أى صدرا
 أو كتابا فالأول ان يثبت ما سمعه فى حافظته بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء والثانى
 ان يصونه عنه مذهب معين وصحة الى أن يؤدى منه والشذوذ بخلافه الراوى الاربع
 • بزيادة ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيح فى زيادة أو نقص فى السند
 أو المتن والعلية القادحة كاستدليس كان بسقط شجرة أو هل عن فوقه ممن عرف له منه
 سماع بلفظ لا يقتضى اتصال بل بوجهه كقوله عن فلان وان فلانا قال كذا أولا بسقط
 لكن يصنفه بغير ما شهر به من اعم أو كنية مثلا والحسن ما احتوى على الاتصال والعدالة
 والضبط الغير التام وخلا عن الشذوذ والعلية القادحة والضعف وهو ما رل عن رتبة
 الحسن والمرفوع ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم سواء اتصل اساده أولا والموقوف
 ما أضيف للصحابي والمقطوع ما أضيف للنايبى والعالى ما قلت رجاله والنازل ما كثرت
 رجاله وقوله وكيفية التحمل الخ بالرفع عطف على أحوال وكيفية العمل أقسام منها القراءة
 على الشيخ والسمع منه والاجازة وغير ذلك وكيفية الاداء تابعة لكيفية العمل وقوله
 صفات الرجال أى من عدالة وفسق وقوله وغير ذلك رواية الحديث بالمعنى ورواية الا كابر
 عن الاصاغر • وقد حدد أيضا بوجه آخر بأنه علم يعرف به أحوال الراوى والمروى
 من حيث القبول والرد وقد عرفت ان الاحوال امام شريكة بينهم أو خاصة بأحدهما
 • وموضوعه الراوى والمروى من حيث ذلك وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث
 فيه عن عوارض الذاتية فان التعاريف المتقدمة يؤخذ منها مسائل فانه يؤخذ من
 تعريف الحسن مثلا قاعدة وهى ان المحتوى على الاتصال والعدالة والضبط الغير التام

وشلا عن الشذوذ والعلية القادحة الحسن . وفائدته معرفة ما قبل ويرد من ذلك . وغايته
 عدم الخطأ من المكلف في نقل ذلك . وفضله انه من أشرف العلوم اذ به يصان المكلف
 عن الخطأ فيما تقدم . ونسبته انه من العلوم الشرعية . وواضعه ابن شهاب الزهري
 في خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز بامر بهدمت النبي صلى الله عليه وسلم بمائة عام لانه
 المجدد لهذه الامة أمر دينها في المائة الثانية وقد أمر أتباعه العالمين بالحديث بجمعه
 ولولا هواضغ الحديث ولذلك دخل الضعيف والشاذ ولو كتب في زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم لكان مضبوطاً مثل القرآن . واسمه علم الحديث دراية . واستمداده من تتبع
 أحوال نقلة الحديث . وحكمه الوجوب العيني على من افردوا المكلف في عند التعداد
 . ومساألة قضاياه التي تطلب بموجبها ان موضوعاتها كقولك ما أضيف الى النبي
 صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً حديثاً وكقولك ما أنصّل اسناده ولم يشذ ولم
 يعمل صحيح والحمل في الاولى حمل على نفس الموضوع لان ما أضيف الى النبي صلى الله عليه
 وسلم بمعنى المروى وفي الثانية على نوع الموضوع وهكذا يقال في الاتي فهذه قضايا باحثة
 عن العرض الذاتي للموضوع فتجعل كبرى لصعوى موضوعها جزئى من جزئيات موضوعها
 . وأما علم الحديث رواية فله علم يشقل على نقل ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم
 قولاً أو فعلاً أو تقريراً أى مسائل جزئية تشمل على رواية ذلك وضبطه وتحرير ألفاظه
 . وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته . وفائدته
 العصمة عن الخطأ في نقل ذلك . وغايته الفوز بمادة الدارين . وفضله انه من أشرف
 العلوم لانه يعرف به كيفية الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وتقريراته
 . ونسبته انه من العلوم الشرعية . وواضعه وحكمه كالذي قبله . واسمه علم الحديث رواية
 . واستمداده من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته أى عدم انكاره على
 ما فعل بخضرته أو همه وعزمه على ما فعل في غيبته عند بلوغه اياه . ومساألة قضاياه التي
 تطلب بموجبها ان موضوعاتها كقولك قال عليه الصلاة والسلام اعمال الاعمال
 بالنيات وانما الكل امرى ما نوى فهذه مسائل جزئية لا قواعد كلية فلا يكون علم الحديث
 رواية فناء وأصولاً . (تنبيه) . اختلف في أسماء العلوم كعلم الصرف والنحو فتقبل ان الاسم
 مجموع المضاف والمضاف اليه الا ان المضاف قد يحذف لكثرة الاستعمال فيقال الصرف
 والنحو كما يقال في شهر رمضان رمضان وقيل المضاف اليه وحده وأضيف لفظ علم اليه
 اضافة بيانبة كفى شجراً انما يعلم من أول الامر جنس المضاف اليه ورجح هذا بكثرة
 حذف لفظ علم اذ لو كان جزاء العلم لما حذف لان الاعلام مصونة عن التغير . (خاتمة)
 ما تقدم من الكلام فهو بالنسبة الى المقدمة المتوقف عليها الشروع وهي مقدمة العلم
 وأما مقدمة الكتاب فهي جملة من الكتاب قدمت أمام المقصود لارتباطها به وانقاع
 بها فيه سواء توقف عليها أم لا كمقدمة جمع الجوامع والتلخيص وينبغي التسليم على جهة
 ارتباط هاتين المقدمتين بالمقصود من الكتابين كما سبق التسليم على جهة توقف الشروع

على مقدمة العلم وفاء بحق الاثنين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فصاحب جمع الجوامع
 أغمار في الحكم في المقدمة بقوله خطاب الله تعالى المتعلق بقول المكلف من حيث أنه
 مكلف لان الأصولي يشته تارة وينفيه أخرى أي يشته بعد البعثة وينفيه قبلها لا تنقضاء
 لازمه حينئذ من ترتب اشواب والعقاب بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
 أي ولا مثيدين فاستغنى عن ذكر الثواب بذكر عقابه من العذاب وإثبات الشيء أو نفيه
 حكم بثبوته أو انتفاءه والحكم بأشئ أو علبه فرع عن تصويره والبي والاثبات في الحقيقة
 انما هو باعتبار التعاقب التخييري وأتى بقوله وشكر المنعم واجب بانشرع لبالعقل فيها مع
 كونها مسألة فقهية لا فادان لادليل عند أهل السنة ثبت الحكم الشرعي سوى الادلة
 انشريعة وان الادلة عند غيرهم تزيد على ذلك كقول المعتزلة بالعقل وذكر قوله
 والصواب امتناع الخ فيها لبيان ان متعلق الحكم الذي ثبت في الفن تارة ونسبى أخرى هو
 البالغ العاقل غير المغافل الخ وذكر قوله ويتعلق الامر بالمعذوم متعلقا معنويا فيها
 اشارة الى ان الامر ليس فاصرا على الموجود بل يتعلق به بالمعذوم لكن تعلقه به في حالة
 العدم متعلقا بالوجود بعد وجوده تخيريا فان قلت كيف أثبت ان الامر يتعلق بالمعذوم
 ونفيه متعلقا بالمغافل مع ان عدم تعلقه به يكون أولى من عدم تعلقه بالمغافل قلت الامر الذي
 نتى تعلقه بالمغافل هو التخييري والامر الذي أثبت له عدمه هو الصلوبي وفرق بينهما
 وذكر قوله فان اقتضى الخطاب الفعل اقتضا جازما فاجاب أو غير جازم فذهب الخ
 تنعيم الحكم وتوجهه الى الاحكام التكليفية والوضعية التي يشتهها الأصولي تارة وينفيها
 أخرى وذكر قوله والفرض والواجب مترادفان خلافا لابي حنيفة لبيان ان اختلاف
 الدليل بالطبيعة والظنية لا يوجب اختلاف مدلوله خلافا لابي حنيفة حيث قال ان ثبت
 الفعل بدليل ظاهري فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثانية بقوله تعالى وأقرأ
 ما ينسى من القرآن أو بدليل ظاهري كسبح الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة
 الثانية بخلاف الصحيحين لاصلاة لمن لم يقرأ بقراءة الفاتحة الكتاب فلا فرق بين الفرض والواجب
 وذكر قوله ويختص الاجزاء بالمطلوب وقيل بالواجب لبيان انه اذا وقع في الدليل لفظ
 الاجزاء يحمل على الواجب والمندوب أو على الواجب فقط فقال ما يجوز حمله على الامرين
 حديث أربع لا تجزئ في الانشائي ومثال ما يحمل على الوجوب فقط لا تجزئ صلاة لا يقرأ
 الرجل فيها بأمر القرآن ولما ذكر الحكم وما يتعلق به ذكر تعريف الدليل المنطبق على
 موضوع الفن وما يتعلق به من النظر والادراك فقال والدليل ما يمكن التوصل به
 النظر فيه الى مطلوب خبري الخ وتعريف الحد المقابل للدليل حتى يقاس عليه ما أتى في
 المقصود من الحدود هل هي منطبعة على تعريف الحد حتى تكون حدودا أولا ثم ذكر
 إحدى عشرة مسألة وخاتمة فيها فقال • مسألة الحسن المأذون واجبا أو مندوبا أو مباحا أي
 الحسن فعل المكلف المأذون فيه حال كونه واجبا أو مندوبا أو مباحا يعني ان الحسن
 ما حسنته الادلة الشرعية ودلت على اذن الشارع فيه لا ما حسنته العقل كما قالت المعتزلة

• مسألة جائر الترك ليس واجب اشارة الى ان دليل جواز الترك دليل على عدم الوجوب فقوله تعالى فن كان منكم من هم ايضا وعلى سفر فعلة من أيام آخر دليل على عدم وجوب الصوم عليهما وأوجبته أكثر الفقهاء بقوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه وهذا شاهد وجوز الترك لهم للعذر وأوجب بأن شهود الشهر موجب عند انتفاء العذر لا مطلقا وقوله فيها والاصح ليس المنسحب مكفأ به وكذا المباح اشارة الى انه لو جاء في الدليل لفظ التكليف لا يشمل المنسحب والمباح كافي قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أي لا يلزمها الايمان في طاعتها الا ان التكليف على الاصح بمعنى الزام ما فيه كافة وقوله فيها والاصح ان الوجوب اذا نسخ بقى الجواز أي عدم الخرج اشارة الى انه لو نسخ دليل وجوب أمر بقى جوازه بمعنى عدم الخرج الصادق بالاباحة أو التنب أو الكراهة اذ لا دليل على تعيين أحدها • مسألة الامر الواحد من أشياء بوجوب واحد لا يعينه أو خدمة انه لو جاء دليل بطلب أشياء على التخيير كالكفارة العيين والمطلوب واحد لا يعينه • مسألة فرض التكفأة مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذات الفاعلة أي فالمنظور اليه أولا وبالذات هو الفاعل والتفاعل انما ينظر اليه تبعاً لضرورة توقف الفعل على فاعل وخرج فرض العيين فانه منظور اليه بالذات الى فاعله والغرض منها ان متعلق الوجوب الذي يثبت له الأصولي تارة وينفيه أخرى بقسم الى أمرين فرض كفأية وفرض عين • مسألة الاكثران جميع وقت الظهور ونحوه وقيل لادائه أي الاكثر على ان الخ فاذا أتى بالمأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت الذي حدد له الشارع كان متمثلاً للمأمور به ارتباطاً ومتعلق بالامر المبحوث عن حاله في الأصول من جهة ان الامتنال للامر حاصل بفعله المأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت المحدد للمأمور به • مسألة المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق الا به واجب أي اذا دل دليل على وجوب شيء وتوقف وجود ذلك الشيء على شيء آخر يكون ذلك الشيء الآخر واجباً ايضاً هذا الدليل يخرج بالمقدور وغيره كمنصور العدد في الجملة فلا يجب تخصيصه وبالطابق المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالأكثر فان وجوبه امتوقف على النصاب فلا يجب تخصيصه • مسألة مطلق الامر لا يقاوم المذكور أي فلو أمر بشيء بعض جزائه مذكوره كالصلاة في الاوقات المذكورة لا يكون الامر شاملاً له • مسألة يجوز التكليف بالحال مطلقاً أي لذاته أو لغيره الغرض منه بيان ان الحكم الذي يثبت له الأصولي تارة وينفيه أخرى أي من حيث المتعلق يجوز تعلقه بالحال مطلقاً بل وقع تعاقبه بالفعل بالممتنع بالغير كما في الناس بالايمان مع قوله تعالى وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين كما أفاده بقوله والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات • مسألة الاكثران حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف أي فيصح التكليف بالشرط وحال عدم الشرط فالدليل المقيد للتكليف برفع من الفروع كالصلاة منسحب على الكافر ومتعلق به مع انتفاء الشرط الشرعي من الايمان لترفعها على التوبة التي لا تصح من الكافر • مسألة لا تكليف الا بفعل الغرض منه انه لو دل الدليل على طاب غير فعل كالاغتيادات لانهم من قبيل الكيفيات النفسانية فالمطلوب في الحقيقة

أسبابها المقدورة كالتفات الذهن والنظر وتوجيه الحواس وهذا بناء على عدم جواز التكليف بغير المقدور • مـ ثلثه يصح التكليف بوجوده مع العلم بالأمور وإنه مع علم الأمر وكذا الأمور الظاهرة انتفاء شرط وقوعه عند وقته كأمري رجل بصوم يوم علم موته قبله خلافاً لإمام الحرمين والمعتزلة أي يصح التكليف حال كونه كاشفاً مع علم الأمر وكذا الأمر أيضاً في الظاهر انتفاء شرط وقوع الأمر بوقته كأمري رجل بصوم يوم علم موته قبل ذلك اليوم للأمر فقط أوله ولله الأمر بتوقيف من الأمر فإنه علم في ذلك انتفاء شرط وقوع الصوم المأمور به من الحياة والتميز عند وقته وبوجود التكليف حال كونه مع العلم بالأمور ورتب الأمر المسعول على الدال على التكليف فكلامه متضمن لمثلين أشار إلى الأولى بقوله يصح التكليف وتعامها بقوله مع علم الأمر الخ وإلى الثانية بقوله وبوجد وتعامها بقوله معلوماً وأما رتبه في كلامه نشر على غير ترتيب ألف وقال إمام الحرمين والمعتزلة لا يصح التكليف مع ما ذكرناه انتفاء الفائدة ولا يعلم المأمور بشئ أنه مكلف به عقب سماعه للأمر به لأنه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته أو عجز عنه فلا يتحقق التكليف فلا يتحقق العلم بعدم المطابقة وأجيب عن الأول بوجود الفائدة وهي الاشتغال بالأسباب والعزم على الفعل أو الترتيب لكن هذا لا يظهر مع علم المأمور أيضاً انتفاء الفائدة الموجودة حال الجهل بالعلم وعمله بعض المتأخرين بأنهم موجودون بالعزم على تقدير وجود الشرط لا تقدير لانه لا يتحقق العزم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده وعن الثاني بأن طر والموت أو العجز لا يفيدان التكليف حتى يتحقق العلم عاينته أنه يقطع بذلك يتعلق الأمر الدال على التكليف ولا يتحقق ارتباط هذه المسئلة بالحكم الذي هو متعلق نظر الأول • (خاتمة) الحكم قد يتعلق بأمرين على الترتيب فيجزم الجميع أو يباح أو يسن أي كإكل المذكي والميتة فإن كلاً منهما ما يجزأ كله لكن جواز أكل الميتة عند العجز عن غيره فيجزم الجميع بينهما وكألو الضوء والشمس فإنهما جواز التيمم عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجميع بينهما كان ييمم لحوق بطلان البر من الوضوء من عمت ضرورته محل الوضوء ثم تواتر منه المصلحة بطلان السبب وان بطلان تيممه بوضوئه وكهصال كفارة الوقاع فإن كلاً منهما واجب لكن وجوب الإطعام عند العجز عن الصيام وجوب الصيام عند العجز عن الاعتاق ويسن الجميع بينهما فالغرض إفادة أن الحكم لا يلزم أن يكون متعلقاً بشئ واحد والله أعلم • وصاحب التلخيص عرف في مقدمته فصاحة المفرد بأن الخلو من تناقض الحروف والعراية ومخالفة القياس لتوقف معرفة فصاحة الكلام عليها وفصاحة الكلام بأنما خلوها من ضعف التأنيث وتناقض الكلمات والتعقيد مع فصاحتها لتوقف معرفة بلاغة الكلام عليها فكان لما ذكر في تعريف فصاحة المفرد وفصاحة الكلام دخل في البلاغة وارتباطها وعرف بلاغة الكلام بأنما مطابقة مقتضى الحال لأنهم امدار علم المعاني فإنه يبحث عن الكلام من حيث المعاني الثواني والأغراض الداعية إلى الخصوصيات المؤدية إلى البلاغة التي بها يعرف إعجاز القرآن ثم قسم مقتضى الحال إلى مراتب متفاوتة في الحسن لانه مدار بلاغة الكلام

قوله تناقض الحروف
كـ تناقضات والقدرانية
كالجري ومخالفة القياس
كـ لاجل وضعف التأنيث
كـ ضرب علاقه زيدا
وتناقض الكلمات كقوله
وقهر حرب البيت والتعقيد
كقوله وما مشه في الناس
البيت اه مؤلف

فانه عطا الله بكون الكلام بافاو عيدها بعد ما فتكان لما ذكر في المقدمة ارتباط علم
المعاني ومع لوم ان الاعتداد بالبيان عند البقاء انما هو بعد معرفة المطابقة فكان
الاعتداد بالتبيين العرضي انما هو بعد التبيين الذاتي فالإبلاغة والمثل فيها ما ذكر
في المقدمة. فيكون من ارتباط اليبس والبديع وله دخل فيهما وعرف فصاحة المستكم
والاعتناء استيعافا لاقسام الفصاحة والبلاغة فانه يوصف المستكم بالفصاحة كما يوصف
بها المفرد والكلام والبلاغة كما يوصف به الكلام أيضا لانه ذكر في المقصود انكم عليهما
بكم يكون ذكرهما فيه على بصيرة من تصورهما لانه ذكر لعموم الحقيقة والله سبحانه
وتعالى أعلم والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

تبيينه سبق في سطر ١٥
من العمدة الرابعة في
تعرية التقديرات الاند
يتولى المختصين وبسوايه
الاستدلال بقول الله عز وجل
الاصلي انه

يقول الفقير أحمد مروان أما بعد حمد رب العالمين والثناء على ما أتاه من فضله
والسلام على الواسطة في كل أمرة وسلمت لنا من غرائب الأمور وكلماتها وعلى آله
الهادين والنجاة الراشدين فقد تم طبع كتاب حكمة النعمة الموسومة بالمبادئ الصريحة
لمشاهير العاظم الأهرية طبع في العالم الحرير القائل الشهير الشيخ صراط الوحي
الشافعي الذي شهد فضله وضع هذه الجملة في أسرار من حتى كان في ميدان الأديان
سابقا على غيره مجددا في حسن سيرته ودار بالآلاء مثال طبع من علامة الرمان بفرجه
العصر والاولان ذي العفة المديقة والفضيلة الشريفة من اعرف به الله الذي
والعاصي حليته العلوم المعارف حكمة الشيخ محمد الا اني حفظه الله وآتاه
على مشروعه ومساعد ملو طامنا لعلنا الله به شعولا بالزينة العبدانية وكان ذلك
في المطبعة الخيرية المنشأة بخوش عظمى بحمد الله وفضل الخيرية له احبها العباد من الاجناس

الكلام امين الامين حضره السيد عمر بن الخطاب وحضره الشيخ محمد

عبد الواحد الطوبى وذلك في واسط شهر ربيع الثاني من عام

سنة ١٣٠٥ هجرية على ما فيها كمال الصلوة وآتم

التحفة ما تحلى الا في ليلة هلاله

ونجلى السدري

حالة كماله

آمين



